



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا



كلية الدراسات العليا

أثر التغير في عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في

السودان 1999-2014

Impact of Change in Money Supply on Gross Domestic  
Product and Inflation (1999 – 2014)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (عام)

إعداد الطالبة: اشرف الدكتور:

خالد حسن

نمارق موسى احمد سليمان

البيلي

ديسمبر 2015 م-1437هـ



# الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

(( يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من

الربا إن كنتم مؤمنين)).

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (278)

## الإهداء

إلى المعلم الأعظم .... الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم الذي اخرجنا من عتمة الجهل  
الى ضياء العلم.

الى من أمدانى بأن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة . الى من لا يمكن للكلمات أن توفى  
حقهما الى من لا يمكن للأرقام أن تُحصى فضائلهم

امي

التي ذاتي إلى نفسي إلى من بالحب تغمرني وتأمري بأن اتلو من القرآن صلواتي .

ابي

الذي تعهدني بالرعاية والعناية حتي قوي العود مني واشتد الساعد ، الذي طالما علمني أن أتق  
الله في تصرفاتي .

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها إلى من يعيش في ظل وجودهم أمني . إلى

أخواني واخواتي .

إلى الأصدقاء الذين كلما سقطت .... وجدتهم سنداً وعوناً لي على أن اقف شامخة من جديد .

إلى من جمعني بهم مشعل العلم .... رفقتي الطيبة .... زملائي .

الى كل من قدم لي نعماً وأزجي معروفاً وساهم في إتمام هذا البحث .

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع آملة أن يكون إمتداداً لعمل نافع تواملاً

لصنيع حسن ارجو ثوابه في الدنيا والآخرة .

الباحثة

## الشكر والتقدير

قال تعالى :

(إن الله لذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون).

سورة غافر الآية 61

كلمات الشكر مهما كانت تظل عاجزة عن الوفاء بحق الذين وقفوا إلى جانبي وشدوا من ازري حتى اكتمل هذا العمل .

إن من باب إعادة الفضل والنعمة لصاحبها يوجب علي في المقام الأول الشكر لله عز وجل الذي بنعمته علي وفقني وهداني لاختيار هذا الموضوع كما وفقني ويسر لي اعداده وانجازه .  
ومن باب شكر الناس افضالهم أتوجه بخالص شكري وتقديري للدكتور والموجه خالد حسن البيلي لمدته يد العون والنصيحة وانارة الطريق الذي اسلكه.

والشكر موصول للقلعة العريقة جامعة الخرطوم التي نهلت منها ما كان له الاثر الكبير في حياتي وفي هذا البحث .

كما أتقدم بالشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا منارة العلم التي اتاحت لي الفرصة لكسب العلم والمعرفة والتواصل مع علماءها .

وأخيراً الشكر موصول لكلية الدراسات العليا جامعة السودان ، مكتبة الدراسات العليا جامعة السودان ، مكتبة جامعة الخرطوم، ومكتبة بنك السودان.

والى كل من مد يد العون.

## مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في السودان خلال الفترة 1999-2014 ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البرنامج القياسي (EViews) بالاعتماد على المصادر الثانوية لجمع البيانات وتمثل فرضيات الدراسة في وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة طردية بين عرض النقود وكلا من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، أهم توصيات الدراسة خفض الانفاق الحكومي ، والإهتمام بزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال اصلاحات تستهدف زيادة الانتاجية ، وتشجيع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

## Abstract

The aim of this study is to examine the impact of money supply on both gross domestic product and inflation in Sudan during the period 1999–2014. The study adopted the descriptive analytical method using E.views program, while depending on secondary sources of data. The study hypotheses include the existence of a positive relationship between money supply and both gross domestic product and inflation ,The study main result indicate the existence of a positive relationship between money supply and both gross domestic product and inflation ,The study main recommendations include For government to reduce government spending, besides increasing growth rate of gross domestic product through adopting reforms aiming at increasing productivity and encouraging producers in order to achieve economic stability.

## فهرست المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	مستخلص الدراسة
هـ	Abstract
و	فهرست المحتويات
ز	فهرست الجداول
ح	فهرست الرسومات والاشكال
	<b>الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة</b>
1	المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث
5	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
	<b>الفصل الثاني : الإطار النظري</b>
10	المبحث الأول : عرض النقود
24	المبحث الثاني : التضخم
33	المبحث الثالث : الناتج المحلي الاجمالي
	<b>الفصل الثالث : المؤشرات الاقتصادية للدراسة خلال الفترة 1999-2014</b>
38	المبحث الأول : مؤشرات الدراسة خلال الفترة 1999-2004
45	المبحث الثاني : مؤشرات الدراسة خلال الفترة 2005-2010
50	المبحث الثالث : مؤشرات الدراسة خلال الفترة 2011-2014
	<b>الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية</b>
58	المبحث الأول : توصيف النموذج
60	المبحث الثاني : تقدير وتقييم النموذج
69	المبحث الثالث : النتائج والتوصيات
70	<b>المراجع</b>
72	<b>الملاحق</b>



## فهرست الجداول

الصفحة	موضوع الجدول	الرقم
38	عرض النقود في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(1)
40	الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(2)
43	التضخم في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(3)
45	عرض النقود في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(4)
46	الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(5)
48	التضخم في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(6)
50	عرض النقود في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(7)
52	الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(8)
55	التضخم في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(9)
56	متوسط اداء متغيرات الدراسة خلال الفترة (1999-2014)	(10)
60	البيانات الخاصة بمتغيرات النموذج	(11)
62	نتائج اختبار ديكي - فولر المدمج (DAF) لاستقرار سلسلة متغيرات الدراسة	(12)
63	نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	(13)
66	نتائج تقدير دالة التضخم	(14)

## فهرست الاشكال والرسوم

الصفحة	موضوع الشكل	الرقم
38	عرض النقود في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(1)
40	النتاج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(2)
43	التضخم في السودان خلال الفترة (1999-2004)	(3)
45	عرض النقود في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(4)
46	النتاج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(5)
48	التضخم في السودان خلال الفترة (2005-2010)	(6)
50	عرض النقود في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(7)
52	النتاج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(8)
55	التضخم في السودان خلال الفترة (2011-2014)	(9)

## الفصل الأول

### الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

- المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث.
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

## المبحث الأول : الإطار المنهجي للبحث

### المقدمة: ( Introduction )

يعتبر موضوع عرض النقود من المواضيع الاقتصادية البالغة الأهمية التي حظيت بإهتمام الكثير من المفكرين على المستوى النظري والتطبيقي، ولذلك إحتل مكاناً مرموقاً في الأدبيات الاقتصادية وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يلعبه عرض النقود في تحقيق الإستقرار الاقتصادي نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والتضخم .حيث تقول النظرية الاقتصادية الكينزية:(إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج المحلي الإجمالي ، فإن فائض الطلب سينعكس دون شك في صورة إرتفاع في أسعار السلع والخدمات ومن ثم إرتفاع المستوى العام للأسعار)، لهذا يجب تحليل وتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب أهداف السياسة الإقتصادية للدولة لكي يكون هنالك إتساق بين هذه الأهداف وبين التوسع في عرض النقود.

### مشكلة البحث: (Research problem):

يقوم البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية كل عام بتحديد الأهداف الاقتصادية الكلية ومن ثم تحديد حجم النقود الملائم في الاقتصاد ،فإذا زاد عرض النقود بإفراط فإنه يعيق تحقيق الأهداف الكلية خاصة تلك المتعلقة بالتضخم وزيادة معدلات النمو . يشمل عرض النقود بالتعريف الواسع للنقود (M2) كل من العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب ، بالإضافة إلى شبه النقود (الهوامش على خطابات الإعتمادات المستندية وعلى خطابات الضمان والودائع لأجل والودائع الإستثمارية ) . فيما يشمل عرض النقود بمعناه الضيق (M1) العملة لدى الجمهور والودائع تحت الطلب . تشمل جميع تعريفات النقود على العملة المتداولة وبعض مجاميع الودائع إذ استخدم تعريف (M1) القديم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية. واحتوى تعريف (M2) القديم على جميع ودائع البنوك التجارية ما عدا شهادات الودائع (CDS).

أما عرض النقود في السودان خلال العامين السابقين 2013 و2014 فقد إرتفع من 66445.7 مليون جنيه بنهاية 2013 إلى 77739.0 مليون جنيه بنهاية 2014 بمعدل نمو 17% مقارنة بمعدل نمو 13.3 % في عام 2013 ، وذلك نتيجة لزيادة فرق السعر الناتج عن عمليات شراء

و تخصيص عائدات الذهب للحكومة المركزية ، إضافة الى إرتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 16.6% في عام 2014. بلغت الزيادة في وسائل الدفع الجارية وشبه النقود 7420.8 مليون جنيه و 3872.5 مليون جنيه على التوالي ، وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية الى إرتفاع العملة لدى الجمهور بمبلغ 4164.7 مليون جنيه والودائع تحت الطلب بمبلغ 3256.1 مليون جنيه بمعدل 21.7% و 19.7% على التوالي ، فيما تعزى الزيادة في شبه النقود الى إرتفاع ودائع العملة المحلية بمبلغ 2315.6 مليون جنيه بمعدل 12.3%، والودائع بالعملة الاجنبية بمبلغ 1556.9 مليون جنيه بمعدل 13.1% نتيجة لإنخفاض في أسعار سعر الصرف.

يمكن صياغة أسئلة البحث كالاتي :

1. هل زيادة عرض النقود تؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم ام تؤدي إلى انتعاش اقتصادي ام أنه سلاح ذو حدين يجب التعامل معه بحذر؟
2. ماهو نوع العلاقة بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي؟

### أهمية البحث: (Research Importance)

1. تكمن أهمية الدراسة في المساهمة في تحديد الحجم الامثل للنقود في الاقتصاد .
2. الاضافة العلمية.

### أهداف البحث: (Research Objectives)

يهدف هذا البحث الى الآتي:

1. توضيح مفهوم عرض النقود وأهميته ومكوناته .
2. معرفة مدى تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم .
3. معرفة الآليات التي يجب إتباعها من قبل السلطات النقدية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

## فروض البحث: (Research Hypotheses)

تسعى هذه الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

1. وجود علاقة طردية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي .
2. الزيادة السريعة في عرض النقود التي تفوق معدل نمو الناتج الكلي تتسبب في إرتفاع معدلات التضخم .

## منهج البحث: (Research Methodology)

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات حول الموضوع ثم تحليلها ومعرفة اتجاهاتها، كذلك يستخدم الأسلوب القياسي وذلك بتقدير نموذج يوضح العلاقة بين عرض النقود في السودان كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي والتضخم كمتغيرات تابعة بإستخدام البرنامج الإحصائي (eviews) وذلك باستخدام معادلتين، الأولى توضح أثر عرض النقود علي التضخم والثانية أثر عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي ، وضحت العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة كآلاتي :

$$INF = F(MS)$$

$$INF = \beta_0 + \beta_1 MS$$

$$GDP = F (MS)$$

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 MS$$

حيث :

*INF*: التضخم.

*MS*: عرض النقود.

*GDP*: الناتج المحلي الاجمالي.

## مصادر البيانات (Sources of Data)

إعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من التقارير التي يصدرها بنك السودان ووزارة المالية.

## هيكل البحث (Research Structure)

يشتمل هذا البحث على أربعة فصول ،الفصل الأول يتناول المقدمة والدراسات السابقة،اما الفصل الثاني يضم الإطار النظري لعرض النقود و الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، والفصل الثالث يحتوي على المؤشرات الاقتصادية لعرض النقود و الناتج المحلي والتضخم في السودان خلال الفترة1999-2014 م (وسيتم تقسيم هذه الفترة لثلاث فترات الفترة الأولى من 1999-2004 والفترة الثانية من 2005-2015 والفترة الثالثة من 2011-2014) ،اما الفصل الرابع يشمل الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.

## حدود البحث: (Research Limits)

1. الحدود المكانية : السودان .
2. الحدود الزمنية في الفترة من 1999-2014.

وتم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت دخول موارد البترول وتصديره مما أثر بصورة إيجابية على أداء الاقتصاد السوداني ،كما شهدت انفصال جنوب السودان الذي أثر سلباً في إقتصاد السودان ، و حدوث الأزمة العالمية والتي إمتدت آثارها على كل العالم ،وكذلك إمكانية الحصول على بيانات لهذه المتغيرات من الجهات المختصة .

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة: ( Previous Researches )

### الدراسة الأولى :-

دراسة:(وراق علي وراق) ، 2012 ، بعنوان ( أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في السودان خلال الفترة من 1996-2009م)<sup>1</sup>.

### مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أن هناك متغيرات تؤثر في عرض النقود مما يدفع عرض النقود بالضرورة للتأثير على المتغيرات الكلية ، وهذا بدوره يحدث إختلالاً كبيراً في الاقتصاد يتمثل في عدم الإستقرار ، وينظر هذا البحث في أسباب هذه التأثيرات ومن ثم يحاول إيجاد معالجات لها في ظل ظروف متعددة يمر بها السودان .

### أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي :

دراسة وتحليل أثر التغيير في عرض النقود على المتغيرات الاقتصادية من خلال توصيف وتقييم نموذج قياسي .

### منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي والتحليلي الاحصائي بإستخدام برنامج (eviews).

### نتائج البحث :

توصل البحث إلى النتائج الآتية :-

1 شهدت فترة الدراسة إرتفاعاً ملحوظاً في عرض النقود كما أن معدل النمو الفعلي تجاوز المستهدف في معظم سنوات الدراسة .

---

<sup>1</sup> وراق علي وراق ناصر ، 2012 ، اثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوي العام للاسعار في السودان خلال الفترة من 1996-2009م ،جامعة امدرمان الإسلاميه ،رسالة ماجستير غير منشورة.



2. نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي تمت والتي تهدف الى زيادة القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور كبير في النشاط الاقتصادي ، شهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة.

**توصيات البحث:**

**وتشمل الآتي :**

- 1) لابد من تحديد الحجم الأمثل للسيولة في الاقتصاد لضمان أن يكون التوسع في عرض النقود متسقاً مع الأهداف الإقتصادية الكلية للدولة والمتعلقة بالنمو والتضخم.
- 2) تطوير السياسة النقدية من خلال التنسيق بينها وبين السياسات الاقتصادية الكلية وتطوير أدواتها وتطوير الأدوات غير المباشرة مع التناسق فيما بينها لتسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف.

### **الدراسة الثانية :-**

دراسة ( زبيدة نور الدين ) ، 2006 ، بعنوان (أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الفترة من 1970-2005)<sup>1</sup>.

**مشكلة البحث :**

تتمثل مشكلة البحث في أن التضخم مشكلة إقتصادية ذات أثر سالب على الإقتصاد الوطني لذا يجب معرفة مدى تأثير عرض النقود على التضخم وقياس درجة التأثير.

**أهداف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر عرض النقود على معدلات التضخم .

**منهج البحث:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام البرنامج الإحصائي (eviews).

**نتائج البحث :**

توصل البحث الى النتائج الآتية :-

---

<sup>1</sup> زبيدة نور الدين عبدالله ، 2006 ، اثر عرض النقود على معدلات التضخم في الفترة من 1970-2005 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة.

1. زيادة عرض النقود تؤدي الى ظهور التضخم وزيادة عرض النقود في هذه الحالة تكون ناتجة عن العجز في الموازنة .
2. إتباع سياسة نقدية انكماشية من قبل الدولة تؤدي إلى تخفيض حدة التضخم إذا طبقت
3. وفقاً لما هو مخطط لها.

#### توصيات البحث:

1. العمل على جمع وتبويب البيانات يمكن للدولة الإستمرار في إصدار شهادات مشاركة مثيلة لشهامة وشمم لتقليص حجم السيولة الزائدة .
2. على الحكومة أن تتبع سياسة إقتصادية فعالة تحقق توازناً في ميزان مدفوعاتها .

#### الدراسة الثالثة:

دراسة: (أمانى عوض) ، 2004 ، بعنوان (أثر محددات السيولة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من 1970-2002)<sup>1</sup>.

#### مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في معرفة أثر محددات السيولة على الناتج المحلي الإجمالي.

#### منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الاحصائي ، وذلك باستخدام طريقه المربعات الصغرى العادية (OLS) .

#### نتائج البحث :

#### توصل البحث للنتائج التالية :

- 1) أدت زيادة السيولة إلى زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.
- 2) أدى عدم التنسيق بين معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي ومعدل نمو مطلوبات القطاع الخاص إلى زيادة السيولة ومن ثم توليد الضغوط التضخمية في الإقتصاد .

---

<sup>1</sup> امانى عوض عبدالله ، 2004 ، اثر محددات السيولة علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من 1970-2002م ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة.

توصيات البحث :

وتشمل الآتي :

1) أن يستمر بنك السودان في تحديده لعرض النقود عن طريق التحكم في مكونات القاعدة النقدية.

2) على بنك السودان أن يتخذ إجراءات تعمل على تقليل العجز الذي يصاحب الميزانية بإعتباره العامل الأساسي في نمو معدلات الكتلة النقدية.

### الدراسة الرابعة :-

دراسة ( نفيسة محمد أحمد بحر العلوم ) ، 2002 ، بعنوان (أثر السياسة النقدية على إستقرار الأسعار في السودان خلال الفترة 1985-2001م)<sup>1</sup>.

مشكلة البحث :

وتتلخص مشكلة البحث في أن استقرار الأسعار من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم السياسة الكلية السياسة النقدية كأداة فاعلة في هذا المجال .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر السياسة النقدية على إستقرار الأسعار من خلال إستعراض أدواتها المختلفة .

منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام البرنامج الإحصائي (eviews).

نتائج البحث :

توصل البحث إلى النتائج الآتية :

3) إتضح أن معدلات الزيادة في التضخم بطيئة في فترة التسعينات مقارنة بفترة الثمانينات وبداية التسعينات ، ويعتقد في أن السبب في ذلك يعود إلى تأثير سياسات كلية أخرى كسياسة سعر الصرف على عمل الاقتصاد .

4) الأدوات الكمية والنوعية ليست هي الأدوات الوحيدة لعلاج التضخم في السودان ، فالواقع أن بنك المركزي (بنك السودان ) يتدخل بصورة مباشرة في حالة عجز تلك الأدوات أو عدم فاعليتها .

<sup>1</sup> نفيسة محمد أحمد بحر العلوم ، 2002 ، أثر السياسة النقدية على إستقرار الأسعار في السودان خلال الفترة 1985-2001م ،

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة

توصيات البحث :

وتشمل الآتي :

1. لتحفيز سياسات جانب العرض يجب العمل على تحقيق تكاليف الإنتاج وتحفيز المنتجين بإعائهم من الضرائب وتشجيع الإستثمار في الصناعات الصغيرة .
2. العمل على وضع سياسات مزدوجة للحد من خطورة التضخم مثلاً تنفيذ السياسة النقدية والتركيز على إقتصاديات جانب العرض والسياسة المالية.

### الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الآتي:

- أنها استخدمت معادلتين لمعرفة العلاقة بين المتغيرات التابعة (الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) على المتغير المستقل (عرض النقود) ، اما الدراسات السابقة فقد استخدمت معادلة واحدة .
- الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة فقد تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية أقصاها عام 2009 ، اما هذه الدراسة فقد تناولت الفترة 1999-2014 التي شهدت انفصال دولة جنوب السودان وآثاره السلبية على الاقتصاد السوداني.
- اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في الآتي:
- النتائج حيث تم التوصل الى أن هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي وبين عرض النقود والتضخم .
- المنهج المستخدم حيث استخدمت أغلب الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

- المبحث الأول : عرض النقود.
- المبحث الثاني : التضخم.
- المبحث الثالث : الناتج المحلي الإجمالي.

## مقدمة :

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لمتغيرات الدراسة الثلاثة ، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم وأنواع عرض النقود ، بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم وأنواع التضخم ، أما المبحث الثالث فيتناول مفهوم وكيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي.

### المبحث الأول: عرض النقود

#### المطلب الأول : مفهوم و أنواع عرض النقود

بما أن النقود هي أي شيء يلاقي قبولاَ عاماً وله القدرة للتوسط في التبادل و تسوية الديون عليه فالعملة Currency الورقية و المعدنية المتداولة إلى جانب الودائع الجارية أو تحت الطلب تعتبر نقود ما دامت لها القدرة على التوسط في تسوية المبادلات والديون ، وعرض النقد بالمعنى الضيق يتكون من هذين العنصرين أي أن عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الودائع الجارية التي يمكن السحب عليها بواسطة الشيكات أو الصكوك. ومن هنا يظهر إستبعاد العملة المحتفظ بها لدى الجهاز المصرفي من مكونات عرض النقد بإعتبارها ليست متداولة إلى جانب أن إحتسابها يمكن أن يترتب عليه إزدواج حسابي ، و ضمن هذا المعنى الضيق لعرض النقد فقد تم إستبعاد الودائع الإدخارية أو لأجل بإعتبارها لا تتمتع بالسيولة قياساً بالعملة المتداولة وبالودائع الجارية ، وهذا يقلل من إمكانية استخدامها وسيطاً للتبادل لذلك يطلق عليها أشباه النقود . ولو أضفنا أشباه النقود إلى مكونات عرض النقد بالمعنى الضيق لحصلنا على عرض النقد بالمعنى الواسع ، حيث أن عرض النقد بالمعنى الواسع  $M2 = M1 +$  أشباه النقود ( الودائع لأجل). بإعتبار أن المكون الأول لعرض النقد (M1) هو عبارة عن العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي فإن كمية هذه العملة أو مقدارها تقع ضمن مسؤولية البنك المركزي بإعتباره جهة الأصدار الوحيدة لهذه العملة ، في حين نلاحظ أن المكونات الأخرى لعرض النقد الودائع لأجل أو الجارية فإنها تقع ضمن مسؤولية المصارف التجارية بإعتبارها الجهات التي يمكنها التأثير و تحديد كميتها أو مقدارها .

إن عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) يمثل إجمالي السيولة المحلية لبلد بإعتباره يتكون من (M1) مضافاً إليه الودائع لأجل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري ، النقود والمصارف (النظرية النقدية ) ، 2010 ، ص221-222.

لجأت البنوك لإستقطاب ودائع طويلة الأجل و كبيرة الحجم و يجد أصحابها صعوبة في تحويلها إلى نقد ، وهذه الودائع وسعت من عرض النقود بحيث يتكون من إجمالي السيولة وأضافت إلى تعريف عرض النقود بعداً آخر عرف بـ  $M3$  ، (  $M2 = M3 +$  ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية)<sup>1</sup>.

### عرض النقود والقاعدة النقدية:

هنالك فرق بين عرض النقود و القاعدة النقدية ، حيث أن القاعدة النقدية هي مجموع النقود التي يصدرها البنك المركزي بينما تداولها في الاقتصاد الوطني يسمى عرض النقود. فإذا رمزنا إلى عرض النقود بالرمز (  $M1$  ) والسيولة لدى الجمهور بالرمز (  $CR$  )، ورمزنا للودائع تحت الطلب بالرمز (  $DD$  ) فإن عرض النقود يساوي مجموع السيولة النقدية و الحسابات الجارية أي أنها :

$$M1 = CR + DD$$

وكذلك الأمر لو رمزنا للقاعدة النقدية بالرمز (  $B$  ) ، و رمزنا لمجموع الإحتياطيات النقدي بالرمز (  $R$  ) لكانت المعادلة التالية تمثل القاعدة النقدية :-

$$B = CR + R$$

فلو أخذنا أن البنك يحتفظ بنسبة احتياطي معينة هي (  $rd$  ) والجمهور يحتفظ بجزء من أمواله بنسبة سيولة نقدية و هي (  $cd$  ) إذا مضاعف النقود هو :

$$Ms / B = 1 + cd / rd + cd$$

و بناءً على ماسبق فإن مضاعف النقود يعتمد على ثلاثة عوامل هي :

- نسبة الإحتياطي للودائع .
- نسبة السيولة للودائع.
- القاعدة النقدية<sup>2</sup>.

نجد أن المضاعف سينخفض إذا ما زادت قيمة الإحتياطي للودائع (  $rd$  ) اي أن العلاقة بين المضاعف و نسبة الإحتياطي هي علاقة عكسية ، فإذا ارتفعت نسبة السيولة للودائع مع ثبات العوامل الاخرى ، فإن المضاعف سوف ينخفض وبالتالي عرض النقود ، كذلك اذا زادت

<sup>1</sup> احمد ابو الفتوح الناقه ، النقود والبنوك و أسواق المال ، 1986 ، ص 209  
<sup>2</sup> خالد وأصف الوزني و احمد حسين الرفاعي، 2004 مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ص 291-292

القاعدة النقدية سوف يزداد عرض النقود. لذلك يمكن القول أن هنالك عدة فئات أخرى تستطيع التأثير على عرض النقود ، فمثلا القاعدة النقدية هي جزء من سلطة البنك المركزي، وبالتالي فالبنك المركزي يستطيع التأثير على عرض النقود عن طريق التحكم في القاعدة النقدية، ولكن هنالك فئات أخرى تستطيع التأثير في عرض النقود خلاف البنك المركزي ، فنسبة السيولة للودائع تعكس رغبات و ميول الجمهور نحو السيولة التي يرغبون بالأحتفاظ بها مقابل المبالغ التي يرغبون بإيداعها و بالتالي الجمهور يلعب دورا هاما في التأثير على عرض النقد. وفيما يتعلق بنسبة الاحتياطي للودائع فيتحكم فيها البنك المركزي ، ولكن قد يحتفظ البنك التجاري بنسبة أكبر من ذلك ، ولا يفرضها ، لذا فالبنوك التجارية تساهم في التأثير على عرض النقود. ونلخص مما سبق بالقول أن الفئات التي تؤثر على عرض النقد في الاقتصاد هي :

1- البنك المركزي.

2- البنوك التجارية.

3- الجمهور.<sup>1</sup>

## أهمية النقود و النظريات النقدية :

### أهمية النقود في النشاط الاقتصادي

يمكن التعرف على أهمية النقود من زاويتين تمثل الزاوية الأولى أهمية النقود بالنسبة للإنسان ، أما الزاوية الثانية فتتمثل أهميتها بالنسبة للتحليل الاقتصادي و الاقتصاديين. تتركز أهمية النقود بالنسبة للإنسان في التبادل ، حيث أن الإنسان لفترة طويلة لم يكن في حاجة إليها فالمجتمعات كانت تعيش في شكل من أشكال الاقتصاد الجماعي يتم فيه توزيع العمل و الناتج على الأفراد طبقا لقواعد وتقاليد خاصة بكل وحدة اقتصادية . إضطر الإنسان الى التبادل بعد أن تعددت حاجاته و أصبح يطلب أشياء لم تكن في حسباته في اول الأمر ، كما أن السلع التي كانت متوفرة لديه أصبحت قليلة وخاصة مع التوسع السكاني ، وكانت أول صور تبادلية ظهرت في شكل سلعة بسلعة. إن إختلاف المقدرة الإنتاجية سواء للأفراد أو المناطق المختلفة كان له أكبر الأثر في ظهور التبادل.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 290.



إن استخدام النقود في التبادل رشد السلوك الاقتصادي للأفراد كمستهلكين وكمنتجين ، فلقد أصبح في إمكان المستهلكين بيع خدمات عملهم ، ومايمثلون من السلع والخدمات في أنسب الأشكال التي يفضلونها مما يقترب بهم من تحقيق أقصى اشباع لكل منهما ، كما أن استخدام النقود في التبادل يسهل للجهاز الانتاجي في المجتمع عملية إكتشاف حاجات الأفراد، وبالتالي تقدير ما يحتاجون من سلع و خدمات من حيث الكمية و النوع و الأهمية النسبية ، تم تمكين المنتجين من استخدام الطاقة الإنتاجية المحدودة في إنتاج المطلوب من السلع و الخدمات أحسن استخدام ممكن.

إن استخدام النقود سهل الي حد كبير ما يسمى بعمليات الدفع المقدم و المؤجل ، فلقد أصبح ممكناً للشركات العملاقة التي تتخصص في سلعة أو عدد قليل من السلع ، والتي تستخدم عدد من العمال أن تدفع أجورهم في صورة نقدية دون الارتباط بالفترة الزمنية التي تلزم لأنتاج و بيع السلع .كذلك أصبح ممكناً أن يحصل المنتجون علي احتياجاتهم من المواد النقدية عن طريق الإقتراض من المصارف ثم السداد بعد الانتهاء من الانتاج<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> عثمان يعقوب محمد ، 2005، النقود و البنوك والسياسة النقدية ، (الخرطوم ، مطابع السودان للعملة )، ص 179

## المطلب الثاني: النقود في المدارس الاقتصادية

### أولاً: النظرية النقدية الكلاسيكية :

تعد النظرية النقدية الكلاسيكية بمثابة خلاصة للفكر و التحليل الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد ، فمن الناحية التاريخية تمت صياغة نواة النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي جان بودان من سنة 530 الي 1596 الذي حاول أن يعزو الزيادة في الأسعار الى زيادة عرض كمية النقود المعدنية لا الذهب و الفضة الواردة من المستعمرات الأسبانية.

### فرضيات النظرية الكمية للنقود :

تستند النظرية النقدية الكمية إلى مجموعة من الإفتراضات التي تمثل نفس الإفتراضات التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي ويمكن حصر أهم الإفتراضات الكلاسيكية في الآتي :-  
الإفتراض الأول:- ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل .

إن النظرية الكلاسيكية ترى أن النقود ليست لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي بإعتبار أنها لاتؤدي سوي وظيفة واحدة فقط كونها وسيطاً للتبادل.

وهذا التحليل الكلاسيكي العيني يستند نظرياً إلى قانون(ساي) نسبة الى الاقتصادي الفرنسي (جان باتسنا ساي) 1767 - 1832 المعروف بقانون المنافذ و ملخصة أن كل عرض يخلق طلباً مساوياً له، وتعبير نقدي ل أن الإنتاج يخلق معه إنفاق مساوياً له. فالعرض الكلي يساوي الطلب الكلي : وزياده إحداهما و تفوقه على الاخر هي حالة مؤقتة سرعان ماتزول بحكم فعالية آليه السوق لاسيما وأن الاقتصاد يقوم على المنافسة التامة<sup>1</sup>.

### الإفتراض الثاني: إرتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة:

فالزيادة في كمية عرض النقود تؤدي الي زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار .

هذا التحليل الكلاسيكي يؤكد أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سبباً لمقدار أو كمية النقود المعروضة ، ويعود ذلك وفقاً للتحليل الكلاسيكي بعدم إعتراهم بالعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأسعار مثل العوامل المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي و العيني او لسبب إرتفاع الاجور كتكلفه إنتاج من وجهة نظر المنتجين، أي أنهم يروا أن العامل السلعي مستقل عن العامل النقدي في المستوى العام للأسعار .

<sup>1</sup> ناظم محمد ، مرجع سابق ،ص 243.

### الإفتراض الثالث : ثبات سرعة دوران النقود :

المقصود بسرعة تداول النقود متوسط عدد المرات التي يتم فيها تداول النقود في المعاملات المختلفة خلال فترة زمنية معينة، وقد أفترض التحليل الكلاسيكي ثباتها باعتبار أن تغييرها يرتبط بعوامل أخرى منها درجة كثافة السكان ،وتقدم شبكات النقل و الموصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية ومستوى نمو وتقدم النظام المصرفي و الأسواق المالية و النقدية و هذه العوامل لا تتغير عادة في الأجل القصير ، وعلى أساس هذه الافتراضات تم صياغة معادلتى التبادل والأرصدة النقدية لكل من (فيشر و مارشال) على التوالى.

#### 1. : معادلة التبادل أو المبادلات:

التي صاغها الإحصائي الأمريكي أرفنج فيشر سنة 1917 تؤكد وجود علاقة تناسبية و طردية بين كميته النقود المعروضه من جهة و المستوى العام للأسعار من جهة أخرى ، بحيث يكون مجموع قيم المبادلة مساوياً للمبالغ التي دفعت في تسويقها. ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً<sup>1</sup>:

$$MV = PY$$

حيث :-

V: سرعه دوران النقود.

M: كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة.

P: المستوى العام للأسعار.

Y : الدخل الحقيقي.

يري فيشر أن سرعه دوران النقود تتحدد عن طريق العوامل المؤسسية في الاقتصاد ، و التي تؤثر على الطريقة التي ينظم بها الأفراد معاملاتهم ، وأن هذه العوامل بطيئة التغير عبر الزمن. وقد حول هذا الرأي معادلة التبادل إلى نظرية كمية النقود وتقرر هذه النظرية أن الدخل النقدي (Py) يتحدد فقط بالتغيرات في كمية النقود فعند مضاعفة كمية النقود (M) تتضاعف (Mv) وبالتالي الدخل النقدي (Py).

<sup>1</sup> المرجع السابق،ص 244-247.

## 2. معادلة الأرصدة النقدية، معادلة كمبرج The Cambridge Equation

وقد صاغها الاقتصادي " الفريد مارشال أستاذ الاقتصاد القياسي بجامعة كامبردج " ، تؤكد هذه المعادلة العلاقة فيما بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من جهة و بين الدخول النقدية للأفراد للاغراض الداخلية من جهة أخرى . لذلك فإن أساس معادلة الأرصدة النقدية يقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى . بإعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميولهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة كنسبة من دخلهم مع ثبات كمية النقود المعروضة ، يؤدي إلى التأثير على حجم الأنتاج ثم علي حجم الدخل وأخيراً على المستوي العام للأسعار.

إفترض إقتصادي كمبرج أن عرض النقود (Ms) يعادل مقدار ثابت (M) بمعنى أن :

$$Ms = M$$

كما أفترض أن الطلب على النقود يساوي عرض النقود<sup>1</sup>.

### ثانياً :النظرية الكينزية

لقد دعمت النظرية الكلاسيكية مبدأ حياد النقود و لكن ظهر عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحداث الكساد العظيم سنة 1929، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي تغير فيه حقل الدراسة ادوات التحليل المستخدمة وهو ماحدث في نطاق النظرية الكينزية ، حيث بحث كينز أثر النقود على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي بدلاً من إقتصار مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود" العوامل التي تحكم تغير المستوي العام للأسعار" والتي هي حسب كينز مجرد إنعكاس لظاهرة أخرى أكثر اهمية وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال ، والذي هو جزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن ."

اعتمدت نظرية كينز على الفرضيات الآتية :-

1. رفض قانون ساي للاسواق وما ينجم عنه من سيادة التوازن الدائم و المستمر عند مستوى العمالة الكاملة ورفض تعادل الأذخار والأستثمار باستمرار .
2. تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.

<sup>1</sup> المرجع السابق،ص 247-251

3. عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية .
4. تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الإختلالات .
5. عدم الإيمان بالتشغيل التام ، فالالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل وأكثر من التشغيل الكامل .
6. يتوقف الأذخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة .
7. يرى من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد ، أدخل كينز ثلاثة دوافع للطلب على النقود وهي أن النقود تطلب لغرض المعاملات والمضاربة و الإحتياط<sup>1</sup>.

ويقرر كينز أن الطلب الفعال (يتكون من الطلب الإستثماري و الطلب الإستهلاكي) يزداد مع زيادة مستوى التشغيل وينخفض مع انخفاضه ، ويبحث تحليل كينز أثر النقود على المتغيرات الاقتصادية فتبين أنه عند زيادة عرض النقود يؤدي هذا إلى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة ، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال ، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى و ذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود) .

#### ثالثاً : النظرية المعاصرة لكمية النقود :

لقد جاءت هذه المدرسة امتداداً للنظرية الكمية للنقود ، ويسمى انصار هذه المدرسة بالنقديين وذلك نسبة لمدرسة شيكاغو النقدية بالولايات المتحدة الأمريكية ومن انصار هذه المدرسة ميلتون فريدمان ، ويعتبر النقديون ان التوازن في الاقتصاد يحدث تلقائياً من خلال التغيرات في الاسعار النسبية ، كما يعتبرون ان الدراسة والتحليل يجب أن تنصب على مختلف مستويات التوازن ، بحيث يتم الانتقال من مستوي لآخر حتي الوصول للاسعار ، تؤكد هذه المدرسة أن اسباب التغيرات في المستوى العام للاسعار تعود الى كمية النقود والتي تتمثل في النقود القانونية ونقود الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، وأن المضمون العام لهذه المدرسه يقوم على أن التغيرات النقدية تؤثر على مستوى الاسعار والدخل القومي . وفي الواقع ان هذه النظرية الحديثة لا تعتبر تكراراً مجدداً لنظرية كمية النقود التقليدية ، وانما تمثل محاولة من الاقتصاديين النقديين للابتعاد

<sup>1</sup> (2015/12/19)، Vb.mediu.edu.my/showthread.php?t=45173 .

عن الانتقادات التي تعرضت لها الافكار النقدية التقليدية من جهة ومسايرة التقدم والتطور الفكري الذي حدث من جهة اخرى . وطبقاً لفريدمان فإن النقود يمكن اعتبارها أصل كباقي الاصول الاخرى سوا كانت اوراق مالية او اصول حقيقية او سلع استهلاكية .  
وبذلك فإن الطلب على النقود شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سعر النقود<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع السابق.

## المطلب الثالث: البنك المركزي و الرقابة على الائتمان

يعتبر البنك المركزي رقيباً وموجهاً للائتمان المصرفي وهو بذلك يقوم بأهم وظائف حتى يتمكن من ضمان سلامة الائتمان المصرفي في الدولة و بالتالي توجيه السياسة النقدية بالصورة الصحيحة ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة و المناسبة و يتم ذلك من خلال رقابته لعمليات الإقتراض و الاستثمار المصرفي التي تنعكس بدورها على حجم و كمية وسائل الدفع على عرض النقد واجمالي السيولة المحلية في البلد. لذا تبرز أهمية الرقابة التي يتولاها البنك المركزي على البنوك التجارية وبقية أجزاء الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية وغيرها ، وللتأثير على كمية ونوعية الائتمان المصرفي وكذلك التأثير في عرض النقد فلا بد للسلطة النقدية من استخدام أدوات كمية ونوعية مباشرة لتحقيق ذلك ، فهناك الرقابة المباشرة و الصارمة التي لاتسمح بأي تجاوزات مطلقاً وهناك رقابة تأثيرية تهتم فقط بالنتيجة والمحصلة النهائية بسلامة الائتمان ولايهما كثيراً بعض التجاوزات الشكلية خلال عملية الائتمان.

### أولاً: الرقابة الغير مباشرة على الائتمان

#### i. الرقابة الكمية على الائتمان

يقصد بالرقابة الكمية على الائتمان التأثير في حجم الائتمان سواء بالزيادة أو النقصان ، وتهدف على التأثير على كمية النقود وحجم الائتمان في مجموعة بغض النظر عن وجوه الاستعمال الذي يراد إستعماله فيها ، يتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى النظام المصرفي وبالتالي التأثير بطريقة غير مباشرة على الحجم الكلي لقروض البنوك و إستثماراتها ومن وسائل الرقابة الكمية على الائتمان<sup>1</sup>:

#### 1. سياسة سعر الخصم - Discount Rate Policy

تعتبر سياسة سعر الخصم أقدم وسائل البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان، وسعر الخصم هو السعر الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي تقدمها إليه البنوك

<sup>1</sup>سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني ، 2010، النقد و البنوك و المصارف المركزيه ، (عمان ، دار اليازوري العلمية

التجارية بغرض الاقتراض وتغيير هذا السعر يؤدي إلى تغيير حجم الائتمان التي يمكن أن تمنحها البنوك التجارية ، وإذا ما رفع البنك المركزي سعر الخصم فسوف يؤدي ذلك إلى دفع البنوك التجارية بأن تدفع هي الأخرى أسعار فائدها التي تقرض بها الأفراد مما يؤدي إلى نقصان حجم الاقتراض وبالتالي حجم الائتمان ، وإذا ما أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان ليخرج المجتمع من حالة لكساد مثلاً أو ليمول النشاط الاقتصادي المتزايد فيعمل على تخفيض سعر الخصم ، مما يسمح للبنوك التجارية بأن تخفض هي الأخرى أسعار فائدها التي تقرض بها إذا ما ارادت أن تتوسع في الائتمان .

وتسلك سياسة سعر الخصم في التأثير على جملة الأحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي عن طريقتين:

**الأولى :-** تحديد الامكانيات المتاحة للبنوك لتعزيز إحتياطاتها النقدية وذلك بتعديل الشروط التي يتعين أن تتوفر في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها.

**الثانية:-** تعديل التكلفة التي تتحملها البنوك في زيادة إحتياطاتها عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وذلك بتغيير سعر الخصم وبالتالي احداث تغيير في أسعار الفائدة بوجه عام مما يؤثر في حجم الائتمان<sup>1</sup>.

## 2. عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations:

من أهم الوسائل التي يلجأ إليها البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان ، و تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي في التدخل في سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً لكميات كبيرة من الأوراق المالية من جميع الأنواع لاسيما السندات الحكومية ومن مختلف الآجال، وتتم عمليات هذه السياسة خارج نطاق البنك المركزي في السوق المالي بعكس سياسة سعر الخصم، وتستخدم السياسة في التأثير على حجم الائتمان بالزيادة و النقصان عن طريق التأثير على سعر الفائدة وفي نسبة الاحتياطي القانوني ، فعندما يريد البنك المركزي زيادة الائتمان لمكافحة حالة الكساد يقوم البنك المركزي بشراء كمية كبيرة من السندات الحكومية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السندات بالتالي يرتفع سعرها وينخفض سعر الفائدة.

تؤثر عمليات السوق المفتوحة في الائتمان بالزيادة أو النقصان ، عن طريق سعر الفائدة وكذلك عن طريق تأثيرها الأحتياطي النقدي ، تبين ذلك عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات

<sup>1</sup> ناظم محمد ، مرجع سابق ، ص 194



الحكومية للسوق المالي ثم يقوم بسدادها بواسطة شيكات مسحوبة عليه ، بعد مايقوم الافراد بإيداع الشيكات في البنك التجاري الذي يتعاملون معه، وعندما يقوم البنك التجاري بتحصيل قيمة الشيك من البنك المركزي فإن البنك المركزي سوف يقوم بزيادة ودائع البنك التجاري لديه بمقدار الشيك ، وهنا تزداد الاحتياطات النقدية للبنك التجاري مما يؤدي إلى زيادة مقدرة البنك التجاري الائتمان<sup>1</sup>.

### 3. الاحتياطي النقدي:

تحتفظ البنوك التجارية بجزء من اصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي ويطلق عليها "نسبة الاحتياطي القانوني" ويرتبط بهذه النسبة وتغيرها نسبة السيولة وتغيرها ، وقد كان الهدف الأساسي من تحديد نسبة السيولة هو ضمان حقوق المودعين لكنه ينظر إليه اليوم بأنه أداة أساسية للرقابة على مقدرة البنوك التجارية على التوسيع في الائتمان . فإذا ما اراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان عمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وإذا اراد التوسع في الائتمان عمد إلى خفض هذه النسبة وهذه النسبة أداة فعالة في التأثير على حجم الائتمان.

#### ii. الرقابة النوعية على الائتمان "الرقابة الكيفية"

إن الرقابة الكمية على الائتمان هي رقابة هدفها التأثير على حجم الائتمان الكلي بصرف النظر عن أوجه الاستخدامات التي سوف يوظف فيها هذا الائتمان، لذا فقد ركزت على سعر الخصم و عمليات السوق المفتوحة و الاحتياطي القانوني، وإن الهدف من الرقابة على الائتمان هو تحديد حجم الائتمان لذا تبرز أهمية الرقابة الكيفية نتيجة إلى تنظيم ذلك الجزء من الحجم الكلي الذي يستخدم في هذا الوجه بعينه أو وجوه استخدام الائتمان الأخرى. والهدف من الرقابة النوعية هو تنظيم الائتمان الممنوح لبعض نواحي النشاط الاقتصادي بطريقة تختلف عما يطبق في العادة ، وذلك من خلال التأثير في أوجه استعمال الائتمان المقدم، وذلك بالتميز في أسعار الفائدة مثلاً وغيرها من الوسائل الأخرى التي يكون الهدف الاساسي من استخدامها التأثير في وجه الائتمان .

<sup>1</sup> سعيد سامي، مرجع سابق ، ص 154.

## ثانياً: الرقابة المباشرة على الائتمان

تهدف البنوك المركزية من الرقابة الكمية أو الرقابة الكيفية للائتمان التأثير في حجم الائتمان الكلي أو في التأثير بحجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية وكذلك في توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومختلف الاغراض، واما الرقابة المباشرة فجاءت لتكمل الرقابة الكمية و الكيفية على الائتمان وقد يكون الهدف منها الرقابة المباشرة للائتمان الذي يمكن أن تحصل عليه مختلف القطاعات الاقتصادية وسميت بالرقابة المباشرة لأنها تضمن تعاملات مباشرة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، لكن الرقابة المباشرة هي ليست رقابة دائمة مثل الرقابة الكمية و الكيفية غير المباشرة، ولكنها تستخدم في ظروف مؤقتة من وقت لآخر.

وتتصدر وسائل الرقابة المباشرة على الائتمان فيما يلي:-

1. أن يقوم البنك المركزي بإصدار توجيهات أو تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه لعملائها وأنواع هذا الائتمان وعن طريق ذلك يستطيع البنك المركزي أن يفرض قيود بعض أنواع الائتمان التي ليست في صالح الاقتصاد القومي كالمضاربة في السوق المالي أو شراء سلع إستهلاكية معمرة ، وفي المقابل يصدر البنك المركزي توجيهاته لتشجيع الائتمان للمساهمة في حل المشاكل الاقتصادية كمشكلة البطالة أو السكان وغيرها.
2. الإقناع المعنوي من قبل البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال إتباع أو التخلي عن سياسة معينة فيما يتعلق بالائتمان الذي تمنحه هذه البنوك، ويقدم البنك المركزي اقتراحات وتحذيرات مختلفة لإقناع البنوك التجارية بزيادة الائتمان أو خفضه حسب ماتقتضي الحاجة الاقتصادي للبلد من تضخم أو انكماش. تتوقف فعالية الإقناع على مكانة البنك المركزي في الدولة ومدى الثقة التي يتمتع بها بين البنوك التجارية.
3. إعلان البنك المركزي عن سياسته فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الوطني ومايلتزمه من سياسات معينة للائتمان ، حيث يقوم البنك المركزي بوضع الحقائق و الارقام التي تتجمع لديه عن حالة الاقتصاد القومي ، وتفسيره لاسباب تبنيه سياسات معينة في توجيه الائتمان ، الامر الذي يجعل البنوك التجارية تأخذ بآرائه.
4. حق الرقابة الإدارية على البنوك التجارية ،حيث يقوم البنك المركزي بالتفتيش على البنوك التجارية من آن لآخر للتأكد من أنواع الأصول التي تحتفظ بها هذه البنوك.

5. قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية الخاصة شأنه في ذلك شأن أي بنك تجاري وهو بذلك يساهم في تحقيق السياسة الائتمانية التي يهدف إليها ، وقيام البنك المركزي بالأعمال المصرفية هو إستثناء لايجب التوسع فيه كي لاتحدث منافسة ضارة لاتمكن البنك المركزي من تحقيق الاهداف التي يسعى إليها جراء قيامه بهذه الأهداف<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 164 - 165.

## المبحث الثاني - التضخم :

### مقدمة:

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار من أقدم العصور إبان حضارات الشرق الأوسط إذ كانت قيمة العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة ، فتتعرض قيمة النقود إلى الانخفاض عند إكتشاف مناجم ذهب جديدة أو نتيجة تطور طرق تعدين الذهب وزيادة كميته ، ولم يجد الاقتصاديون الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة إذ كثيراً مانسح في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد حيث شغلت هذه الظاهرة بال رجال السياسة والاقتصاد على السواء ، نظراً للأثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الإجتماعية في الدول المتقدمة والدول النامية.

توصل كنيوز إلى أن التضخم هو زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة مستمرة ، مما يؤدي إلى حدوث التضخم .

### المطلب الأول : ماهية التضخم :

يعرف التضخم على أنه الإرتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما ويحسب ما يسمى بمعدل التضخم وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التضخم =  $\frac{\text{المستوى العام للأسعار ( في سنة ما ) - المستوى السنوي العام ( في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} * 100$

بيد أن العودة إلى التعريف السابق توجي بوجود ركنين رئيسيين لظاهرة التضخم وهذان هما:

1. إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى " المستوى العام للأسعار " General Price

Level. ويعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة

السلع و الخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

2. أن التضخم هو إرتفاع ملموس و مستمر " Sustained " في المستوى العام للأسعار .

والمقصود هنا أمران : الأول ، أن يكون إرتفاع الأسعار واضحاً ومحسوساً في المجتمع

و الثاني ، أن يكون ذلك الأرتفاع الملموس ممتداً على فترة من الزمن . فقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل من (5%) تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار . بيد أن إرتفاعها فوق ذلك الحد يترك أثراً ملموساً على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود " Purchasing power " التي يتعامل معها المواطن العادي . والقوة الشرائية للنقود أو الدخل هي كمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل مبلغ معين ، فالقوة الشرائية لمئة دينار مثلاً هي مجموعة السلع ، مثل الخبز و الدجاج و الأدوات الكهربائية ، و كذلك الخدمات ، مثل النقل الكهربائي المياه ، التي يمكن للفرد الحصول عليها مقابل هذاء المبلغ. والمراد قوله هنا أن الإرتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار سيترك شعوراً حقيقياً بتراجع قدرة الأفراد في مجتمع ما على الحصول على إحتياجاتهم بشكل عام . ومن هنا فإن مفهوم التضخم يقضي أيضاً بأن يكون ذلك الإرتفاع مستمراً وعلى مدى فترة من الزمن. فإذا أرتفعت الأسعار لسبب ما في سنة معينة ثم عادت إلى المستوى المقبول لها فإن ذلك لا يمكن أن يعني أن هنالك مشكلة تضخم حقيقة . وأخيراً وليس آخراً يشير هذا الركن من تعريف التضخم إلى أن التضخم هو إرتفاع ملموس أو كبير في الأسعار ، ذلك أن الإرتفاع البسيط أو المتواضع لن يشكل عبئاً حقيقياً على دخول الأفراد ولن يشعر به عامة الناس<sup>1</sup>.

### تصنيف التضخم: (classification of inflation)

وفقاً لمعيار الأثر الملموس للتضخم يمكن التفريق بين التضخم المعتدل أو المتوسط ويدعى أحياناً بالتضخم الزاحف ، والتضخم المتسارع ، وأخيراً ما يسمى بالتضخم الجامح ويتميز الأول (الزاحف أو المعتدل ) بأنه تضخم بمعدل بسيط ويتزايد ببطء وهو في العادة لا يصل نسبة (10%). أما النوع الثاني فهو تزايد مستمر ومتضاعف في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية بسيطة يزيد فيها معدل التضخم عن 10% .  
ان وجود تضخم متسارع او جامح في دولة ما يفقدها مصداقية التعامل في عملتها داخلياً ودولياً ، ويصبح من المفيد الإحتفاظ بأصول ملموسة بدلاً من الإحتفاظ بالنقود.

<sup>1</sup> خالد وأصف الوزني ، واحمد حسين ، مرجع سابق ، ص 249-252

## المطلب الثاني: اسباب وانواع التضخم: types of inflation

يصنف الإقتصاديون ثلاثة اسباب للتضخم تعتبر انواع التضخم في الأدبيات الإقتصادية. أما النوع او السبب الأول فهو التضخم العائد لحجم الطلب او ما يعرف بتضخم سحب الطلب demand pull inflation، أما النوع الثاني فهو التضخم العائد للنفقة او ما يعرف بتضخم دفع التكلفة cost push inflation، وهناك نوع ينجم عن السببين السابقين سوياً ويسمي التضخم المشترك mixed inflation ثم هناك أخيراً التضخم المستورد imported inflation.<sup>1</sup>

### تضخم سحب الطلب demand pull inflation :

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع . ويقال هنا أن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة . وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً . ولعل أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا النوع هي ما يسمى بعجز الموازنة العامة أو العجز المالي Fiscal Deficit ، فعندما يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية ينشأ العجز المالي ، وعند قيام الدولة بتغطية العجز عن طريق إصدار النقود أو طبع النقود من خلال البنك المركزي فإن ذلك سيؤدي إلى حقن الإقتصاد بكميات من النقود لا يقابلها توسع في القاعدة الإنتاجية للبلاد ، مما يخلق أحجاماً نقدية كبيرة مع ثبات الإنتاج ، وهذا بدوره سينعكس في شكل زيادة أسعار و حدوث التضخم . يمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالإنكماشية ، ولكن يمكن الإشارة هنا إلى أن بإستطاعة الدولة تمويل العجز من خلال السندات الحكومية او زيادة الضرائب او وضع سقوف إنتمائية على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.

### تضخم دفع التكلفة Cost Push Inflation:

يواجه المنتجون أحياناً تزايد مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج ، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً امام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى اجر العمال لديه ، او قد ترتفع اسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ ؛ في جميع الحالات فإن ذلك سيتترك أثر مباشر على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 256-257

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 258 - 259.

ولاشك أن تضخم دفع التكاليف يصعب التحكم به خاصة إذا كان من النوع القادم من عناصر الإنتاج المستوردة ؛ اي تضخم نتيجة اسعار عناصر إنتاج مستوردة ومتضخمه اساساً . أما تضخم التكاليف الناتج عن زيادة الأجور محلياً فيمكن معالجته عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية ومن ثم بزيادة الأسعار ؛ بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار ، أخذاً في الاعتبار أن تزيد الأجور ايضاً وفقاً لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءة .

### **التضخم المشترك: Mixed Inflation**

قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع النفقة سوياً ؛ بمعنى أن ينشأ بسبب زيادة حجم النقود المتداولة ؛ بدون تغير في حجم الإنتاج ، وان يتوافق ذلك مع زيادة في تكاليف عناصر الإنتاج من أجور وخلافها . ولعلاج ذلك لابد من إتباع توليفة من السياسات تكافح التوسع النقدي وتسعى الى زيادة الإنتاجية والإنتاج في آن واحد .

### **التضخم المستورد : Imported Inflation :**

يظهر هذا النوع من اسباب التضخم في الإقتصاديات الصغيرة المفتوحة . ويعرف هذا النوع على إنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تاتيها بدورها مرتفعه الأسعار وتضطر إلى بيعها في الاسواق المحلية بتلك الأسعار ؛ فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لايمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها . فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره ، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي.<sup>1</sup>

ولابد من التنبه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن إستيراد مواد اولية او عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها ، وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد ، ذلك أن الأخير يطلق على إرتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج أي التي سيتم إستخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد إستيرادها .

<sup>1</sup> خالد وأصف الوزني ، واحمد حسين ، مرجع سابق ، ص 259 - 260

## المطلب الثالث: مدارس ونظريات التضخم

### أولاً: التضخم والتحليل الكلاسيكي

إن دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من قبل المفكرين الكلاسيكيين إنما تتم ضمن دراستهم للنظرية العامة للأسعار ومن ثم بيان العوامل المؤثرة في حركات الأسعار ، حيث يقول الاقتصادي السويدي بنت هانسن أن نظرية التضخم التي لا تتضمن أهدافها تبيان القوى المؤثرة في الأسعار تعتبر نظرية ناقصة ، ويؤكد أن إقتصاديات الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر لم تكن تعاني وحتى بداية القرن العشرين من قوة الظاهرة التضخمية وارتفاع الأسعار .

وقد كان إهتمام النظريات الكلاسيكية ينصب على احوال وتطورات النشاطات الإقتصادية وما يصاحبها من مشاكل في الفترات طويلة الأجل ، وكذلك في دراسة اسباب نمو الإقتصاديات القومية وكيفية نموها بإعتبار ان مشكلة التضخم هي ابرز المشكلات التي تواجه عملية التنمية ولقد كانت مشكلة التحليل الكلاسيكي الأساسية هي مشكلة التوزيع وخاصة مشكلة الربح لصلتها المباشرة بمشكلة السكان التي اعتبرها الكلاسيكيون اهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد الوطني .

وقد حاولت المدرسة الكلاسيكية من خلال نظريتها الكمية أن تفسر ظاهرة التضخم عن طريق تحديد الكيفية التي بموجبها تقرير المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تطرأ وفقاً للإفتراضات النظرية فإن ثبات سرعة تداول النقود وحجم التداول سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بنفس نسبة كمية النقود المعروضة في المجتمع ، وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لإرتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فإن إنخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب إنخفاض كمية النقود المتداولة.

ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر المشهورة:

$$M.V = P.Y$$

حيث ان :

M: كمية النقود المتداولة.

V: سرعة دوران النقود.

Y: حجم المبادلات او المعاملات.

P:المستوي العام للاسعار.

أي أن مستوى الأسعار العام يمكن صياغته رياضياً على النحو التالي :

$$P = M.V/Y$$



وبما ان النظرية تفترض ثبات كل من  $V$  و  $Y$  فان :

$$P=V/Y \times M$$

$$\Delta P=V/Y \Delta M$$

وتري النظرية الكلاسيكية أن التوسع النقدي هو تضخمي بطبيعته ، فهو يفرض ضريبة على كل ما يحتفظ بارصدته النقدية عند ارتفاع الأسعار الناشئ عن التضخم ، حيث أن زيادة العرض النقدي سوف تزيد الطلب الكلي على الإرتفاع أما العرض الكلي للسلع والخدمات فهو ثابت ، لذا ترتفع أسعاره وتخفض قيمة النقود ويسرع الأفراد للتخلص منها بشراء السلع حتي لا يدفعوا ضريبة التضخم عن الإحتفاظ بالنقد مما يترتب عليه إعادة توزيع الأرصدة النقدية بين الأفراد والسلطات الحكومية ، ويشترط الكلاسيكيون أن الإدخار هو شرط مسبق للإستثمار ، ويرون أن تخفيض معدلات الإستهلاك السائد في بدء عملية الإستثمار وذلك بتحري عوامل الإنتاج ونقلها من قطاعات السلع الإستهلاكية إلى قطاعات السلع الإنتاجية ، وهذا يتم بخفض معدلات الاستهلاك السائدة ورفع معدلات الإدخار .

يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار ثم تفسير ظاهرة التضخم ، إذ قد ترتفع بعض أسعار السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لاسيما المنتجات الزراعية<sup>1</sup>.

كما يؤخذ على التحليل الكلاسيكي بأنه ليس كل إدخار يستثمر فالمدخرون هم غير المستثمرين ، وليس هناك ما يضمن بأن كل ادخار سوف يوجه للاستثمار للقطاعات الإنتاجية والخدمية ، وأن الإدخار قد لايسبق الاستثمار بل العكس قد يحدث ، كما أنه لا توجد علاقة واضحة بين سعر الفائدة وخلق الإدخار فقد يستطيع سعر الفائدة تحويل الإدخار إلى استثمار لأن الفائدة هي ثمن التخلي عن السيولة ، وبالتالي فان العلاقة بين الإدخار والثروة هي أقوى من علاقة سعر الفائدة مع الإدخار<sup>2</sup>.

### ثانياً : التضخم وتحليل النقدين

جاءت المدرسة النقدية امتداداً للمدرسة الكلاسيكية وبنيت عليها بعض الأفكار الجديدة وهي ما عرفت بالنظرية (المدرسة) النقدية الحديثة بزعامة الإقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان الذي تزعم

<sup>1</sup> سامي سعيدومحمد محمود ،مرجع سابق ، ص198

<sup>2</sup> نفس المرجع ص، 199-200

ايضا مدرسه (منهج) شيكاغو ، وتحاول هذه المدرسة تفسير ظاهرة التضخم بالإعتماد على نظرية كمية النقود لكن بتعميق العلاقة بين المستوي العام للأسعار من جهة وعرض وطلب النقود من جهة أخرى ، حيث تقرر أن السبب الحقيقي للتضخم يتمثل في الزيادة المستمرة في عرض النقد من قبل السلطات النقدية ، بشكل يفوق الطلب على النقود ، وترى ان سبب الإختلالات يرجع الى مكونات دالة الطلب على النقود وليس عرض النقد الذي تتحكم فيه السلطات النقدية اما الطلب على النقود فهو يصعب التحكم فيه حيث تشتمل على متغيرات عديدة كما يقول فريدمان كسعر الفائدة الحالي والمتوقع ومعدل التضخم ومستوى الدخل القومي ومستوى الثروة المادية على صيغة اصول ثابتة او على شكل نقدية ، ويمكن تلخيص دالة الطلب على النقود رياضياً (كما يراها فريدمان ) على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$M_d = M_d (r_c, r_e, p_e, p_c, y, w)$$

Md:حجم الطلب علي النقود.

Rc:مستوى سعر الفائدة الحالي.

re:مستوى سعر الفائدة المتوقع.

pc :مستوى التضخم الحالي.

Pe :مستوى التضخم المتوقع.

Y:الدخل القومي.

W: الثروة بكافة اشكالها.

ويرى النقديون أن العرض الكلي للسلع والخدمات يعتمد على مستوى الأسعار المتوقعة ، وبالتالي فإن التحليل النقدي أعطي وزناً كبيراً للتوقعات المستقبلية ، كما أنهم اعتقدوا بأن الزيادة في عرض النقد هي المسبب الرئيسي للتقلبات في الأنتاج الحقيقي وفي مستويات التوظيف ، ولم يتفقوا مع الكلاسيكيين في أن الانتاج يتحدد كلية من جانب العرض حتي في المدى القصير.

### ثالثاً : التضخم والتحليل الكينزي

يستند التحليل الكينزي على اعتبارات وافتراضات تتعارض مع ما استند إليه التحليل الكلاسيكي وخاصة فيما يتعلق بديناميكية التشغيل الكامل والتوازن التلقائي، وأن الادخار هو أسبق من الإستثمار ،وافترض قوة العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة .

والفكر الكينزي لا يؤمن بفكرة التوازن التلقائي للإقتصاد المستند إلى جهاز السعر في ظل المنافسة التامة كما يفترض الكلاسيكيون ، وكذلك ينكر الكينزيون فكرة ادماج الادخار مع

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص، 202

الاستثمار ،حيث أن العوامل التي تعتمد عليها قرارات الادخار تختلف عن العوامل التي يعتمد عليه الاستثمار ويرى أن الافضلية هي للاستثمار وليس الادخار الذي شرطاً أن يتحول لتمويل التنمية او نحو الاستثمار المنتج .

وينسب التحليل الكينزي إلى الإقتصادي الانجليزي كينز الذي فسّر التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ،وعرف التضخم على أساس أنه تضخم طلب أي التضخم الناتج عن زياده في حجم الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،وأن زيادة الطلب الكلي تنجم عن زيادة الانفاق الكلي بشقيه العام والخاص ،والتجارة الخارجية الصافية قد يؤدي ذلك كله إلى حالة تضخمية<sup>1</sup>.

ويؤكد كينز أن اختلال العلاقة بين اسواق السلع واسواق عناصر الانتاج سوف يؤدي إلى حدوث الفجوات التضخمية عندما يكون الاقتصاد عند المستوى التشغيلي الكامل لذا فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى زيادة في الأسعار لأن الانتاج قد وصل إلى طاقة القصوى مما يتعذر معه زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم الحقيقي.

اما عندما يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي سوف تؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي من السلع والخدمات ،وبذلك يزيد الدخل الحقيقي ، كما أن أسعار عناصر الانتاج لن ترتفع فوراً ، وقد ترتفع بالتدريج نتيجة لزيادة الطلب بشكل متتالي عليها مما يؤدي إلى زيادة كلفة الانتاج وينعكس ذلك على زيادة الأسعار وإن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل ،وهذا التضخم يحدث عادة في اوقات الرواج والانتعاش الاقتصادي ويسميه كينز التضخم الجزئي.

ويري الكينزيون أن اجهزة الانتاج المحلية تمتلك طاقات انتاجية معطلة وبحاجة لمزيد من زيادة عرض النقد لتشغيلها وبالتالي رفع جملة الطلب الفعلي ،ومن ثم تشغيل الطاقة الانتاجية المعطلة فيزداد الانتاج فيقترب نحو مرحلة التشغيل الكامل دون حدوث ارتفاعات تضخمية في الأسعار.<sup>2</sup>

إن النظرية الكينزية هي نظريه قائمة على افتراضات تصف واقع البلاد الراسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم واسواق عالية الكفاءة ،وجهاز سعر فعال في توزيع الدخل وتخصيص الموارد بعكس الدول النامية التي لا تحتوي إلا على الاسواق الصغيرة غير الكفوة

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 203.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 204.

وتسودها الإختلالات الهيكلية المتنوعه . وهي بذلك تعبير عن حال البلاد الصناعيه التي تعاني من فائض طاقتها الانتاجية الذي يجعل جهازها الانتاجي غير مرن ونتاجها القومي قريب من الثبات مما يجعل نظرية النقود الكمية اكثر تعبيراً عن واقعها ، ونجد أن نظريه فائض النقود تلقي الضوء على خطورة الاختلال بين قوى الطلب الكلي ، وهو أمر غير جائز ليس فقط في البلاد المتقدمة بل المتخلفة في تفسير الارتفاع التضخمي للأسعار.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 207.

## المبحث الثالث: الناتج المحلي الإجمالي

### المطلب الأول : مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم السوقية للسلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الأنتاج المتاحة في المجتمع المعني ، حيث أن بعض عناصر الانتاج تكون غير مملوكة للدول المعينة فالمعروف أن هنالك عناصر إنتاج ملك لدول أخرى.

إذ أن هنالك عوائد لعناصر الأنتاج تتدفق خارج الدولة، والأخرى تتدفق إلى الداخل من العالم الخارجي. ويسمى الفرق بين التدفقين بصافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج ، وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج.<sup>1</sup>

أو الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في إقتصاد ما خلال فترة معينة ، وعاده ماتكون سنة. وهذا يعني إذا كان هنالك إقتصاد ما ينتج من السلع مثلاً (A , B , C) وكانت كميات الإنتاج (Qa,Qb, Qc) على التوالي، وسعر السوق النهائي لكل منتج في ذلك العام (Pa , Pb , Pc) عندها فإن الناتج المحلي هو مجموع حاصل ضرب كل كمية بسعرها وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = (Pc * Qc) + (Pb * Qb) + (Pa * Qa)$$

كلمة مجموع التي وردت في التعريف معناها ينطوي على شمولية حسابات الناتج المحلي الإجمالي بكل ما ينتج في الإقتصاد من سلع وخدمات ، فالمنتجات الزراعية و الصناعية المنتجة في الإقتصاد تدخل ضمن الحسابات، وخدمات تأجير المنازل و الخدمات المصرفية و السياحية وغيرها تسجل ضمن الناتج المحلي.<sup>2</sup>

وعند حساب الناتج المحلي نأخذ الأسعار النهائية للسلع التي تتضمن بداخلها السلع الوسيطة التي تدخل في إنتاج سلعه ما ، وكذلك نأخذ القيمة السوقية لما تم إنتاجه فعلاً في الفترة المعينة. اما كلمة المنتجة و التي وردت فإنها تعني أن الناتج المحلي الذي هو بمثابة مقياس لحجم إنتاج الإقتصاد في فترة معينة يأخذ في الحسبان السلعه المنتجة حتي ولو لم تبع في ذلك العام. اما

<sup>1</sup> عبد الناصر العبادي واخرون ، 2000 ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، (عمان ، دار الصفاء للنشر ) ، ص28

<sup>2</sup> خالد واصف واحمد حسين ،مرجع سابق ،ص107

كلمة في إقتصاد ما فهذا يقود للأستنتاج أن الناتج المحلي يقيس حجم الأنتاج النهائي المتأتي عن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة في رقعة جغرافية بعينها ثم الاعتراف بها ككيان دولي مستقل سمي دولة لها إقتصادها المستقل.

كذلك نلاحظ أن حسابات الناتج المحلي لاتأخذ في الإعتبار الظروف البيئية مثل تلوث الأحوال الصحية من جراء فضلات المصارف و غيرها وكذلك لاتفرق حسابات الناتج المحلي بين زمن الرخاء و أوقات النكبات و الكوارث.<sup>1</sup>

نجد أن الناتج المحلي الإجمالي لايتضمن قيمة كل السلع و الخدمات المنتجة، ولكن يتضمن قيمة السلع و الخدمات المنتجة النهائية، وهي تلك السلع الموجهة إلى المستهلك الأخير أو النهائي، كذلك نجد أن هنالك سلع و خدمات لاتدخل ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأنها لاتباع ولاتشترى في الأسواق ومع ذلك فإنها تشكل جزءاً هاماً في إنتاج الأقتصاد النهائي مثل الخدمات التي تقدمها الحكومة كحماية الأمن و إطفاء الحريق و القضاء والدفاع وغيرها. لذلك قدر الأقتصاد هذه الخدمات بالتكلفه التي يتحملها دافع الضرائب، ولايعتبر هذا تقييم عملي ولكنه أفضل حل عملي قدم في هذاء المجال.

تستدعي الضرورة إهمال بعض أنواع الأنتاج النهائية لاسباب عملية، وبشكل خاص نشير هنا للسلع غير السوقية التي تنتج من أجل تسويقها كالخدمات التي تقوم بها ربات البيوت، و التجارة في الممنوعات التي يتم بيعها خارج الأسواق، وذلك لادخال قيمتها عند بيعها في سوق السلع وهي جديدة، وذلك حتي لاتحسب قيمتها مرتين.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> خالد واصف واحمد حسين،مرجع سابق،ص109-110

<sup>2</sup> عبد الناصر العبادي،مرجع سابق،ص29-32.

## المطلب الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

هنالك عدد من الطرق التي يمكن بها حساب الناتج المحلي الإجمالي ، منها طريقة الأنفاق ، ولهذه الطريقة مكونات بواسطتها يحسب الناتج المحلي الإجمالي ، تختلف عن طريقة الدخل التي لها مكونات أخرى ، سوف نستعرض مكونات الطريقتين :-

### أولاً: طريقة الإنفاق

#### 1- الأنفاق الاستهلاكي الخاص:

يشمل إنفاق الأسر على السلع المعمرة والسلع غير المعمرة و الخدمات. يعادل هذا الأنفاق القيمة السوقية الكلية للسلع و الخدمات التي يبتاعها القطاع العائلي والمؤسسات التي تعمل بهدف الربح ، كذلك قيمة السلع والخدمات التي يتلقاها القطاع العائلي كنوع من الدخل العيني. ويتضمن الأول مشتريات الطعام والكساء و الخدمات الطبية وغيرها ، بينما يتضمن الدخل العيني الجزء من المحاصيل الذي يستبقيه المزارعون للأستهلاك الشخصي.

#### 2- الأنفاق الإستثماري الخاص:

هو القيمة السوقية الكلية للمنشآت الجديدة ووسائل الانتاج المعمرة مضافاً إليها قيمة التغير في رقم المخزون لدي منشآت الأعمال ، وعلى هذا فإن الأستثمار الإجمالي يتضمن بناء المصانع وشراء المعدات الإنتاجية الجديدة ، وبناء المساكن أيضاً" . كذلك فإن التغيرات في رقم المخزون تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره مقياساً للإنتاج وليس للمبيعات.<sup>1</sup>

#### 3- الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات

ويتكون هذا النوع من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية . وتتضمن هذه المشتريات الحصول على المعدات الحربية للدفاع الوطني و مرتبات موظفي الحكومة. كما أن النفقات الحكومية لاتدخل كلها في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، وهناك إستثمار أساسي وهو المدفوعات التحويلية الحكومية. وتتضمن المدفوعات التحويلية

<sup>1</sup> مايكل ابدجمان، 1999، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، (المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ) ، ص42-43.

الحكومية مزايا التأمين الاجتماعي وتعويضات البطالة، والمدفوعات إلى الأفراد العسكريين المتقاعدين .

#### 4- صافي الصادرات من السلع و الخدمات

وتمثل قيمة الصادرات من السلع و الخدمات مطروحاً منها قيمة الواردات من السلع والخدمات . وبما أن الناتج القومي الإجمالي مقياساً للإنتاج ، فإن الصادرات هي جزء من الناتج القومي الإجمالي . أما الواردات فتقتطع جزء من الناتج القومي الإجمالي ونتيجة لذلك فإنها يجب أن تستبعد من مجموعه العناصر المكونة للناتج لنضمن أن الناتج القومي الإجمالي يظهر فقط الإنتاج المحلي .

تشكل هذه العناصر جميع أنواع الإنفاق المحتملة على السلع و الخدمات النهائية فإن جمعها يساوي الناتج المحلي الإجمالي :-

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن :

GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

C: الإستهلاك الخاص

I: الإستثمار الخاص.

G: الإنفاق الحكومي.

(X - M): صافي الصادرات.

هنالك بندان لا يحملان معنى الدخل وهما الإهلاك و الضرائب غير المباشرة التي يجب إضافتهما إلى مجموع بنود الدخل للحصول على مكونات الناتج المحلي الإجمالي و هي:-<sup>1</sup>

#### 5- الإهلاك

هو مجرد قيد دفترتي يقصد به الوصول إلى بيان دقيق للأرباح و الدخل الإجمالي المتولد بالمنشأة خلال سنة ويدُ عبر الإهلاك عن قيمة المصانع والألات والأبنية المستعملة خلال سنة.

#### 6- الضرائب غير المباشرة

تقرض الحكومة بعض الضرائب مثل ضرائب المبيعات العامة والضرائب التي تفرض شكل خاص على بعض المواد و الرسوم الجمركية وتعاملها والمؤسسات كتكاليف للإنتاج ، تعرف

<sup>1</sup> عبد الناصر العبادي وآخرون ،مرجع سابق ،ص40.



بالضرائب غير المباشرة لأنها لاتفرض مباشرة على الاعمال نفسها بل على منتجاتها من السلع و الخدمات .

## ثانياً : طريقة الدخل

يقسم الدخل القومي إلى عدة أنواع من الدخل :<sup>1</sup>

### 1. تعويضات العاملين.

وتتكون من الإيجور و المرتبات مضافاً إليها الأجور و المرتبات الإضافية مثل المعاشات ومايقدمه نظام الضمان الإجتماعي ،وهي تشكل أكبر فئة من فئات الدخل.

### 2. دخل الإيجارات.

ويتضمن الدخل الربعي الذي يحصل عليه أصلاً أولئك الذين لايرتبطون بأعمال عقارية حقيقية ، والدخول الربعية المقدرة للعقارات المأهولة بأصحابها و الربيع الذي يحصل عليه الأطباء من مرضاهم و حقوق التأليف و حقوق الموارد الطبيعية.

### 3. الفائدة.

هي المدفوعات النقدية التي تؤديها مؤسسات الأعمال الخارجية إلى موردي رأس المال النقدي، فإذا كان لديك سند من شركة ما فإن الفائدة التي تتقاضاها على هذا السند تدخل ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

### 4. دخل المالكين

يتألف دخل المالكين من الدخل الصافي لقطاع الأعمال " المؤسسات الفردية ، التضامنية ، التعاونية " كما يتألف أيضاً من صافي الدخل لشركات المساهمة وهي تتألف من ثلاثة أجزاء :-

- الحصص التي يقبضها حملة الأسهم.
- الارباح المحتجزة.
- المبالغ التي تدفعها الشركات كضرائب الدخل.<sup>2</sup>

### الخلاصة:-

تناول هذا الفصل شرح المفاهيم الرئيسية والنظريات الاقتصادية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (عرض النقود - الناتج المحلي الإجمالي - التضخم).

الفصل القادم سوف يتناول الأداء الاقتصادي للدولة خلال الفترة 1999-2014 من خلال استعراض اداء متغيرات الدراسة الثلاثة.

<sup>1</sup> مايكل ايندجمان ،مرجع سابق،ص48.

<sup>2</sup> نفس المرجع ،ص49.

## الفصل الثالث

المؤشرات الاقتصادية للدراسة ( عرض النقود ، الناتج المحلي الإجمالي ،  
التضخم )

### خلال الفترة 1999-2004

- المبحث الأول :الأداء الاقتصادي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1999-2004.
- المبحث الثاني :الأداء الاقتصادي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2005-2010.
- المبحث الثالث :الأداء الاقتصادي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2011-2014.

## الفصل الثالث

### المؤشرات الاقتصادية للدراسة خلال الفترة 1999-2014

مقدمة :-

يستعرض هذا الفصل اداء متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقود، والتضخم) خلال الفترة 1999-2014 ، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الاول اداء هذه المتغيرات خلال الفترة 1999-2004 ، بينما يتناول المبحث الثاني ادائها خلال الفترة 2005-2010، ويتناول المبحث الثالث اداء هذه المتغيرات خلال الفترة 2011-2014.

#### المبحث الاول:الاداء الاقتصادي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1999-2004

المطلب الاول : عرض النقود

شهد عرض النقود خلال الفترة من 1999-2004 ارتفاعاً ملحوظاً كما يوضح الجدول التالي :

#### جدول رقم (1)

#### عرض النقود و مكوناته خلال الفترة من 1999-2004

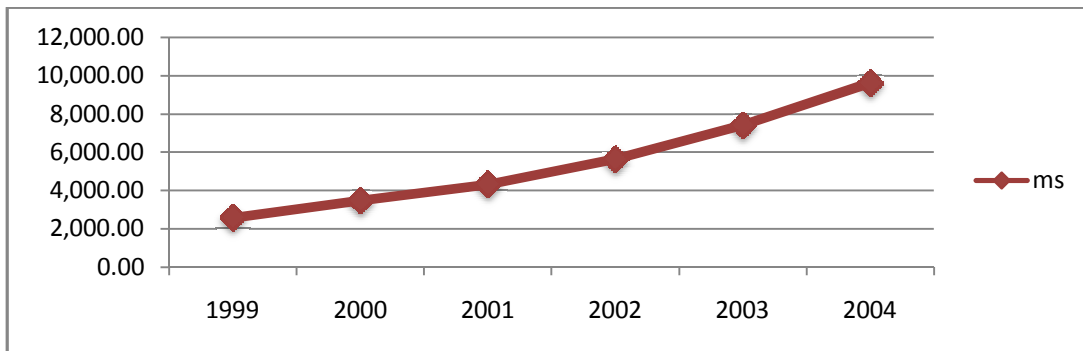
مليون جنيه

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الاعوام البيان
9,604.5	7,392.1	5,632.6	4,322.1	3,466.1	2,579.1	عرض النقود(m2)
6,043.6	4,584.8	3,522.6	2,713.87	2,345.87	1,696.1	وسائل الدفع الجارية
3,048.09	2,402.7	1,935.8	1,538.36	1,420.82	1,081.0	العملة لدي الجمهور
2,994.7	2,182.7	586.81	1,175.51	925.05	615.05	الودائع تحت الطلب
3,560.7	2,756.0	2,110.0	1,608.26	1,120.84	883.05	شبه النقود

المصدر : تقارير بنك السودان للاعوام (2000-2014).

#### الشكل رقم (1)

#### عرض النقود و مكوناته خلال الفترة من 1999-2004



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للاعوام (2000-2004).

من الجدول رقم (1) نجد ان عرض النقود (M2) شهد ارتفاعاً متزايداً خلال الفترة من (1999-2004) ، حيث ارتفع من 2.579.1 مليون جنيه في عام 1999 الي 9.604.5 مليون جنيه ، و يعزى ذلك الارتفاع الى ارتفاع شبه النقود بالإضافة الى الارتفاع في وسائل الدفع الجارية. وتعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية الى ارتفاع العملة لدى الجمهور و الودائع تحت الطلب.

من الجدول رقم (1) و من واقع السياسة النقدية للفترة من (1999-2004) نلاحظ ان معدل نمو عرض النقود الاسمي قد بلغ حوالي 25% ، 33% ، 30.3% ، 30.8% لسنوات الفترة المذكورة على التوالي ، و يعزى ذلك للانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود الي عدة عوامل نوجزها في الآتي:<sup>1</sup>

1/ فعالية الادوات المستخدمة في ضبط السيولة كالإحتياطي القانوني و الذي بلغ 14% من جملة الودائع المحلية و 14% من جملة الودائع بالعملة الاجنبية .

2/ القيود التي وضعت من قبل السلطات النقدية لتخفيض استدانة الحكومة من البنك المركزي ، حيث تم وضع سقف مستهدف لكل عام ، و يلاحظ ان الحكومة لم تتجاوزه طوال سنوات الفترة المذكورة ، بل يلاحظ انها لم تستخدمه نهائياً في العام 2004 ويرجع ذلك الى فعالية اداة السياسة النقدية المتمثلة في شهادات شهامة والتي تهدف الي تغطية عجز الموازنة الحكومية بالاضافة الى التحكم في عرض النقود .

3/ كما ان النمو المنضبط لتمويل القطاع الخاص و الاستدانة المنخفضة للحكومة المركزية من بنك السودان و تحليل استدانة المؤسسات العامة من بنك السودان بصورة كبيرة من اهم اسباب الانضباط النسبي في معدل نمو عرض النقود .

<sup>1</sup> محمد عثمان احمد ،تقييم اداء القطاع النقدي ،مجلة المصرفي - بنك السودان ،العدد 27، مارس 2003 ،ص20

## المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1999-2004

سجل الناتج المحلي الاجمالي معدلات نمو مرتفعة خلال هذه الفترة إذ بلغ متوسط معدل النمو (6.8%) كما يوضح الجدول (2) والشكل (2).

### جدول رقم (2)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (أسعار 1981\1982) و نسب مساهمة القطاعات

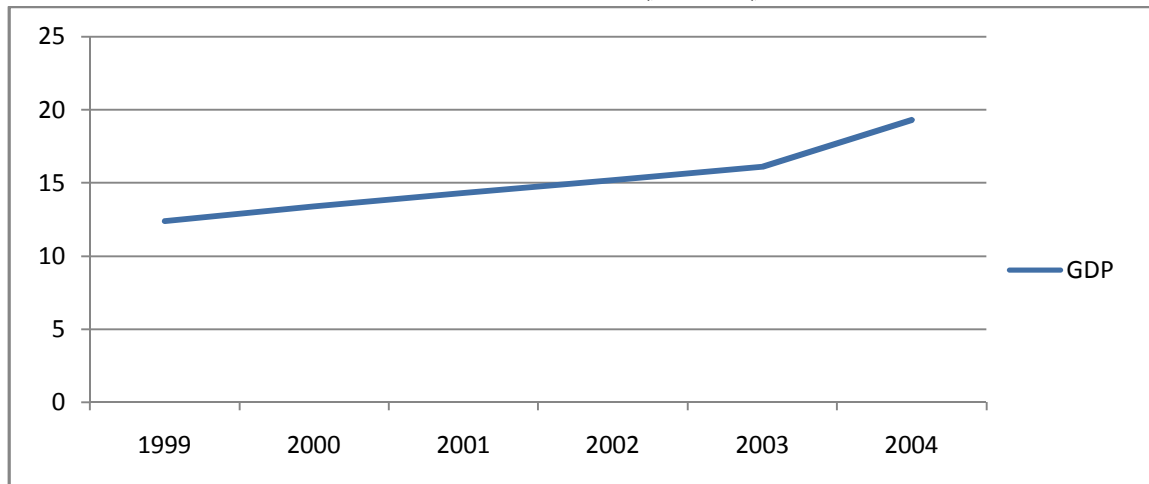
مليون جنيه

2004	2003	2002	2001	2000	1999	الأعوام
						البيان
19.3	16.1	15.2	14.3	13.4	12.4	الناتج المحلي
%7.2	%6.1	%6.5	%6.4	%8.3	%6.0	معدل النمو
%44.5	%45.6	%60.4	%46.6	%60.4	%49.8	نسبه مساهمه القطاع الزراعي
%25.4	%24.2	%21.2	%22.8	%22.0	%15.8	نسبه مساهمه القطاع الصناعي
%30.1	%30.2	%30.9	%31.6	%32.0	%34.4	نسبه مساهمة قطاع الخدمات

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للاعوام 2004-1999.

### الشكل رقم (2)

#### الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004-1999



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للاعوام (2004-2000).

من الجدول رقم (2) نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد ارتفع خلال الفترة من (1999-2004)م من 12.4 مليون جنيه الى 19.3 مليون جنيه في عام 2004م ، كما نلاحظ ان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة قد بلغ

6%، 8.3%، 6.4%، 6.5%، 6.1%، 7.2% ، لسنوات الفترة المذكورة على التوالي بمتوسط معدل نمو 6.8% ، و نلاحظ ان هذه الفترة شهدت استقراراً متصلاً في الاداء الاقتصادي و معدلات نمو حقيقية بلغت في المتوسط 6.8% ، و قد تعززت استدامة النمو الاقتصادي بعد دخول البترول كمنتج جديد في هيكل الانتاج و الصادرات مع الزيادة في انتاجه و ارتفاع أسعاره العالمية حيث اضاف للاقتصاد السوداني اكثر من 50% من اجمالي القيمة المضافة مما زاد من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة و أثرها في تحريك الاقتصاد.<sup>1</sup> و قد عوضت هذه الزيادة النقص في نسب مساهمة القطاع الزراعي الذي كان في طليعة القطاعات الانتاجية في السودان لسنوات طويلة حيث كان يساهم بما يقرب 50% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد عليه معظم السكان في توفير الغذاء بالإضافة الى توفير فرص عمل و المواد الاولية للصناعات، و لكن منذ بداية عام 1999 تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفضت من 49.8% في عام 1999 الى 44.5% في عام 2004م بسبب تدهور الانتاج في الزراعة المطرية التقليدية و الآلية مما ادي الى انخفاض المساحة المحسودة لدي انتاج بعض المحاصيل الرئيسية كالقطن و الدخن و زهرة الشمس .وقد ظلت هذه المساهمة تسجل تناقصاً بسبب الزيادة المستمرة لمساهمة قطاع البترول بعد أن اصبح قطاع النفط احد أهم القطاعات المنتجة حيث بدأ يؤثر بصورة فعالة و متناهية في النشاط الاقتصادي حيث يساهم بنسب كبيرة في الصادرات بعد ان تمت تغطية الطلب المحلي ، و قد ارتفع انتاج البترول نتيجة لزيادة الطاقة الانتاجية في الحقول العاملة مثل حقل هجليج و اكتشاف بعض الحقول الجديدة كما ارتفع انتاج بعض المشتقات البترولية ارتفاعاً ملحوظاً بعد أن تم افتتاح مصفاة الخرطوم.<sup>2</sup>

اما القطاع الصناعي فقد بدأ يسجل ارتفاعاً في معدل نموه اعتباراً من عام 1999م عندما اصبح البترول احد اهم صادرات البلاد ، حيث ارتفعت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1999 – 2014 م بنسب (15.8%، 22%، 22.8%، 22.1%، 24.2%، 25.4%) بمتوسط 22.5%، ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع نمو قطاعات التعدين و المحاجر و الكهرباء و الصناعات التحويلية بصورة ملحوظة.

<sup>1</sup> وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، عام 2004 ،ص49

<sup>2</sup> بنك السودان ،التقرير السنوي-الرابع والاربعون ،للعام 2004 ،ص1

اما قطاع الخدمات نجد ان نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت انخفاضاً خلال هذه الفترة (34.4%، 32%، 31.6%، 30.9%، 30.1%) و ذلك نسبة لتراجع الخدمات الحكومية بالأسعار الثابتة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح القطاعات الانتاجية نتيجة لسياسات ضبط و ترشيد الانتاجية حيث انخفضت نسبة مساهمة من 34.4% في عام 1999م الى 30.1% في عام 2004.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي، عام 2004، ص49

### المطلب الثالث : التضخم خلال الفترة 1999 – 2004

شهدت معدلات التضخم استقراراً وانخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة بمتوسط (8.9%) كما يوضح الجدول (3) والشكل (3).

#### جدول رقم (3)

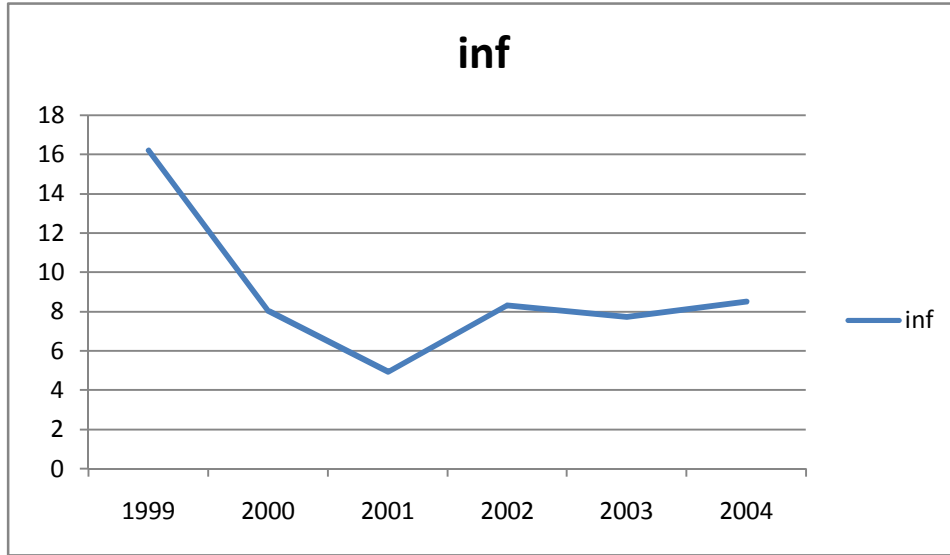
#### معدل التضخم خلال الفترة من 1999 – 2004

الأعوام	معدل التضخم %
1999	16.2
2000	8.0
2001	4.9
2002	8.3
2003	7.7
2004	8.5

المصدر : تقارير بنك السودان للاعوام (2000-2004)

#### الشكل رقم (3)

#### معدلات التضخم خلال الفترة 1999-2004



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للاعوام (2000-2004).

شهد معدل التضخم في الفترة من 1999 – 2004 م استقراراً في معدلاته حيث لم يتجاوز خانة العشرية الواحدة ( عدا عام 1999م ) ، و يعزى ذلك الى تحسن الاوضاع الاقتصادية و ثبات معظم اسعار السلع استهلاكية و الخدمية خاصة مجموعة الاغذية و المشروبات التي تمثل



53% من مجموع الانفاق الاسري ، حيث نجد ان معدل التضخم انخفض من 16.2% في عام الى 8.5% في عام 2004م ،وقد شهدت هذه الفترة انخفاضاً في معدلات التضخم، و قد عزى ذلك الى نجاح السياسات الاقتصادية التي ادت الى خفض الانفاق الحكومي، و تقليل الاستدانة من الجهاز المصرفي ،و استقرار سعر الصرف، و التحكم في نمو عرض النقود .و قد أدت هذه السياسات الى استقرار اسعار السلع و الخدمات.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي ،عام 2009، ص 143

## المبحث الثاني: متغيرات الدراسة خلال الفترة 2005 – 2010

### المطلب الاول : عرض النقود خلال الفترة ( 2005 – 2010 م )

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدل عرض النقود وإن كان بنسبة أعلى مقارنة بالفترة السابقة 1999-2004 كما يوضح الجدول (4) والشكل (4).

#### جدول رقم (4)

#### عرض النقود و مكوناته خلال الفترة ( 2005 – 2010م)

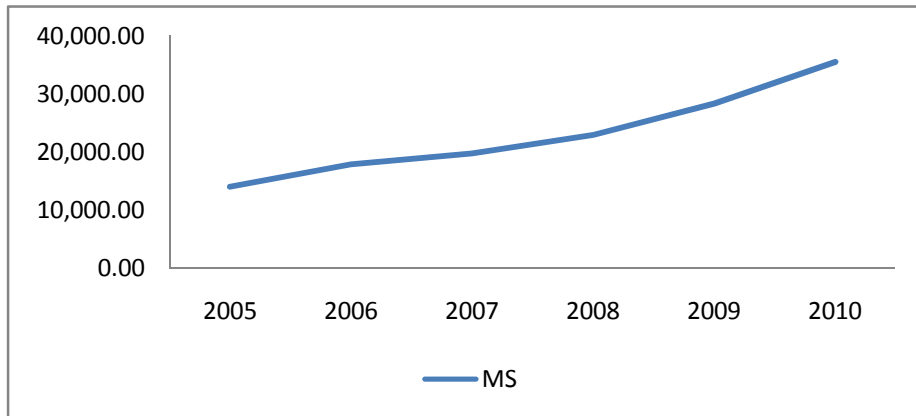
بملايين الجنيهات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الاعوام البيان
35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4	عرض النقود
10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.7	5,355.3	3,340.4	العملة لدى الجمهور
9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6	ودائع تحت الطلب
15,589.3	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4	شبه النقود

المصدر : تقرير بنك السودان للعام 2014.

#### الشكل رقم (4)

#### عرض النقود خلال الفترة 2005-2010



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للعام (2014).

ارتفع عرض النقود M2 من 14,031.4 مليون جنيه في عام 2005 الى 35,497.9 في عام 2010 . نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في كل من وسائل الدفع الجارية و شبه النقود ، و

تعزى الزيادة في وسائل الدفع الجارية الي ارتفاع العملة لدي الجمهور من 3,740.4 مليون جنيه في عام 2005 الى 10,068.0 مليون جنيه في عام 2010 و الودائع تحت الطلب من 4,447.6 مليون جنيه في عام 2005م الى 9,840.3 مليون جنيه في عام 2010.

### المطلب الثاني : الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2005 – 2010)

تواصل الارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه الفترة وان كان بنسبة اعلى، إذ بلغ متوسط معدل النمو (07.3%) خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة (6.8%) كما يوضح الجدول (5) والشكل (5).

#### جدول رقم (5)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأسعار 1981 / 1982 و نسب مساهمة القطاعات خلال الفترة 2010-2005

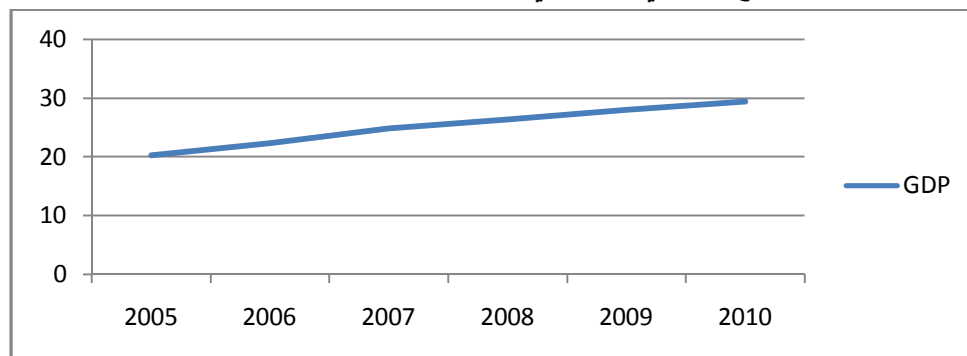
بملايين الجنيهات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	الاعوام
						البيان
29.4	28.0	26.4	24.8	22.4	20.3	الناتج المحلي الاجمالي
%5.2	%5.9	%6.4	%10.9	%9.9	%5.6	معدل النمو
%31.3	%31.1	%31.0	%35.3	%36.8	%38.6	نسبه مساهمه القطاع الزراعي
%21.1	%23.8	%23.5	%30.6	%27.5	%27.8	نسبه مساهمه القطاع الصناعي
%47.6	%45.1	%45.5	%34.1	%35.7	%33.6	نسبه مساهمه قطاع الخدمات

المصدر : تقرير بنك السودان للعام 2014.

#### الشكل رقم (5)

الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2005



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير بنك السودان للعام 2014.

شهدت البلاد استقراراً في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بالرغم من الآثار السالبة للارزمة المالية العالمية على مجمل الايرادات العامة للدولة ، و القطاعات الانتاجية ، و عائدات الصادرات، و تدفقات الاستثمارات الاجنبية ، و تناقص الاحتياجات الاجنبية و ما تبع ذلك من ضغوط أسعار صرف العملات الاجنبية.

بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2005 - 2010 حوالي 7.3% حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 20.3 مليون جنيه في عام 2005م الى 29.4 مليون جنيه في عام 2010م ، و ذلك لزيادة مساهمة البترول في الناتج المحلي الاجمالي و ارتفاع اسعاره عالمياً، و كذلك تنامي الاستثمارات الخارجية المباشرة ، بجانب نمو مساهمة القطاعات الفرعية مثل البناء و التشييد و خاصة صناعة الاسمنت و الكهرباء ، و زيادة مساهمة قطاع الخدمات من 33.6% في عام 2005م الى 47.6% في عام 2010م

اما القطاع الزراعي فقد انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 38.6% في عام 2005م الى 31.6% في عام 2010م بالرغم من الاستمرار في تنفيذ برامج النهضة الزراعية و الاستمرار في سياسات معالجة تدني الانتاج و الانتاجية في القطاع الزراعي بشقية النباتي و الحيواني.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي ، عام 2009 ، ص 27

### المطلب الثالث : التضخم خلال الفترة من 2005م - 2010م

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً في معدلات التضخم إذ بلغ متوسط معدل التضخم (10.4%) كما يوضح الجدول (6) والشكل (6).

#### جدول رقم (6)

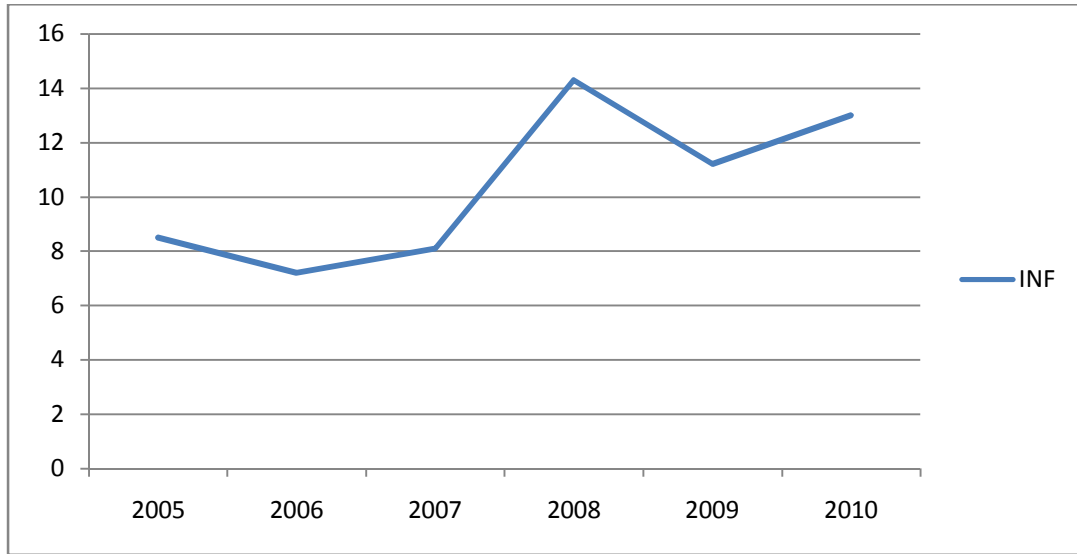
#### التضخم في السودان خلال الفترة من 2005م - 2010م

السنوات	معدل التضخم %
2005	8.5
2006	7.2
2007	8.1
2008	14.3
2009	11.2
2010	13

المصدر : تقرير بنك السودان للعام 2014.

#### الشكل رقم(6)

#### معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2005



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للعام 2014.

شهد معدل التضخم خلال الفترة 2005 - 2010م ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع من 8.5% في عام 2005م الى 13% في عام 2010م ، و يعزى هذا الارتفاع الى الازمة المالية العالمية التي ادت الى ارتفاع اسعار الحبوب، الزيوت النباتية ، العدس ، الارز و الالبان و بعضها ارتفع بنسبة 100% و كلها سلع مستوردة و في نفس الوقت اساسية للمستهلك وتقع ضمن مجموعة

الاعذيه و المشروبات التي يؤثر ارتفاع اسعارها علي متوسط معدل التضخم ، وقد ادت الازمة العالميه الى ضغوط تضخميه، و ارتفاع حجم الدين العام في الاقتصاد ، و انخفاض سعر الصرف، والتوسع النقدي عن طريق الضخ السيولي ، فضلاً عن تأثيرات الاوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد و التي اقتضت التوسع في الانفاق الحكومي الجاري على حساب الانفاق التنموي الاستثماري.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي ، عام 2009 ، ص 27

## المبحث الثالث: متغيرات الدراسة خلال الفترة 2011 - 2014

### المطلب الأول : عرض النقود

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً في عرض النقود مقارنة بالفترتين السابقتين كما يوضح الجدول (7) والشكل (7).

#### جدول رقم (7)

#### عرض النقود ومكوناته خلال الفترة 2011 - 2014

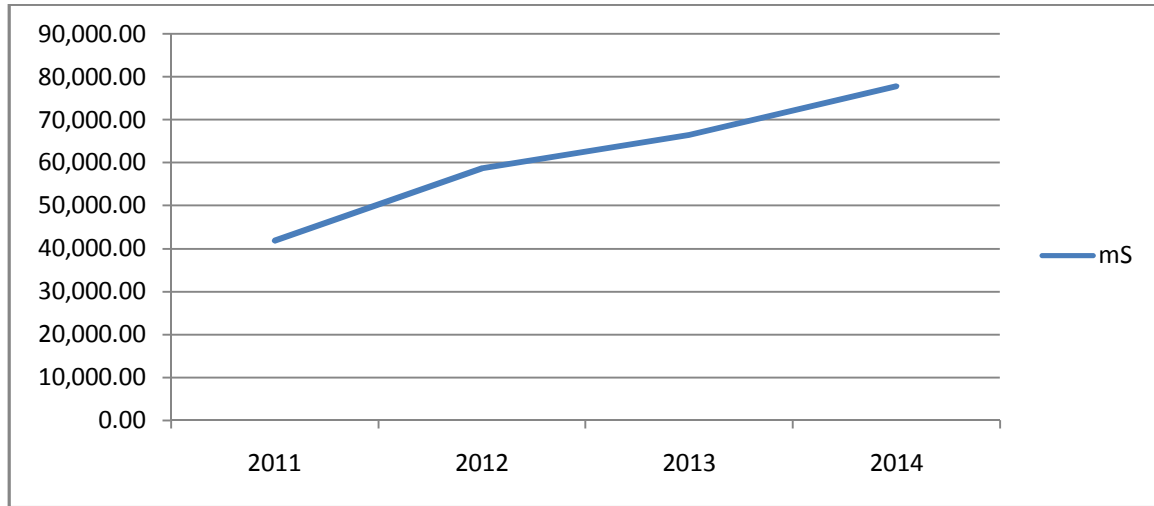
بملايين الجنيهات

2014	2013	2012	2011	الاعوام البيان
77,739.0	66,445.7	58,663.3	41,853.0	عرض النقود
23,343.1	19,178.4	16,751.5	12,850.1	العملة لدى الجمهور
19,743.0	16,486.9	14,241.9	11,999.9	ودائع تحت الطلب
34,652.9	30,780.4	27,669.9	17,003.0	شبه النقود

المصدر: تقرير بنك السودان 2014.

#### الشكل رقم (7)

#### عرض النقود خلال الفترة 2011-2014



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للعام 2014.

ارتفع عرض النقود من 41,853.0 مليون جنيه في عام 2011 الى 77,739.0 مليون جنيه في عام 2014 نتيجة إلى زيادة فرق السعر الناتج من عملية الشراء و تخصيص الذهب للحكومات المركزية ، إضافة الى ارتفاع التمويل المقدم للقطاع الخاص. و إرتفعت وسائل الدفع الجارية من 24,850.0 مليون جنيه في عام 2011 الى 43,086.1 مليون جنيه في عام

2011 الى 23,1343.1 مليون جنيهه في عام 2014 ، و الودائع تحت الطلب من  
11,999.9 مليون جنيهه في عام 2011 الى 19,743.0 في عام 2014. وكذلك ارتفاع  
شبه النقود من 17,003.0 مليون جنيهه 2011 الى 34,652.9 مليون جنيهه في عام  
2014 نتيجة لزياده الودائع بالعمله المحليه والأجنبيه.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> بنك السودان ،التقرير السنوي-الرابع والخمسون ،للعام 2014،ص40



**المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011م - 2014م**  
 شهدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً ملحوظاً خلال هذه الفترة مقارنة بالفترتين السابقتين إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.8%) كما يوضح الجدول (8) والشكل (8).

### جدول رقم (8)

**الناتج المحلي الإجمالي و نسب مساهمة القطاعات خلال الفترة من 2011م - 2014م**

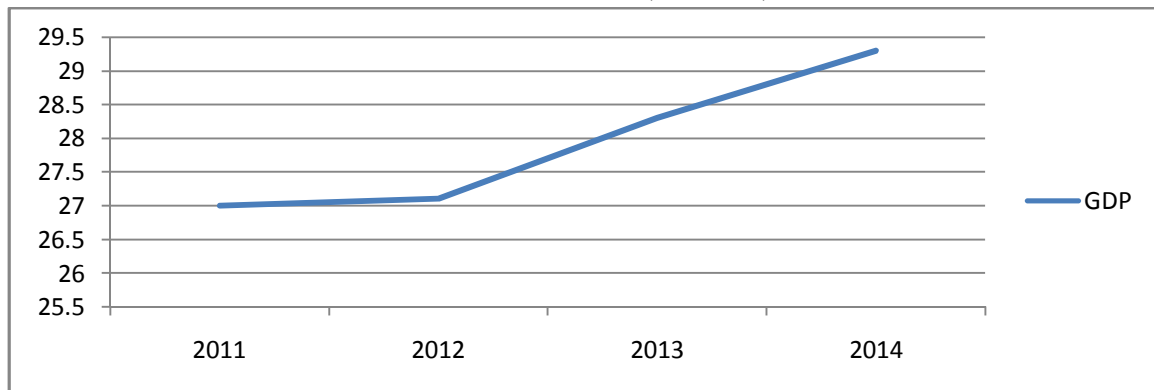
بملايين الجنيهات

البيان	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	27	27.1	28.3	29.3
معدل النمو	%1.9	%1.4	%4.4	%3.6
نسبة مساهمة القطاع الزراعي	%28.9	%30.4	%30.6	%28.2
نسبة مساهمة القطاع الصناعي	%23.2	%21.3	%4.1	%24.0
نسبة مساهمة قطاع الخدمات	%47.8	%48.8	%48.3	%47.8

المصدر: تقرير بنك السودان للعام 2014.

### الشكل رقم (8)

**الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2014**



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للعام 2014.

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة كان متذبذباً فقد ارتفع تارة وانخفض تارة أخرى خلال هذه الفترة ، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.9% في عام 2011م الى 1.4% في عام 2012م نتيجة لأنفصال دولة جنوب السودان وخروج معظم حقول النفط من دائرة الانتاج، حيث تتمثل عائدات النفط 75% من إيرادات النقد الاجنبي ، و 45% من إيرادات المالية العامة ، و يمثل النفط 95% من حجم الصادرات ، مما أدى الى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 23.2% في عام 2011م الى 21.3% في عام 2012م بسبب انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% في عام 2011م الى 3.3% في عام 2012م نتيجة لتحول معظم حقول النفط الى دولة جنوب السودان ، بالرغم من ارتفاع مساهمة قطاع التعدين و المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي من 0.2% في عام 2011م الى 0.4% في عام 2012م و ذلك لارتفاع انتاج الذهب و بعض المعادن الأخرى نتيجة لأهتمام الدولة بقطاع المعادن و خاصة انتاج و تصدير الذهب بغرض تعويض إيرادات البترول و زيادة موارد النقد الأجنبي . كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي و التي تتركز في مجال صناعة المواد الغذائية من 13.7% في عام 2011م الى 15% في عام 2012م ، اما القطاع الزراعي فقد ارتفعت مساهمته بشقيه النباتي و الحيواني في النتج المحلي الإجمالي من 28.9% في عام 2011م الى 30.4% في عام 2012م و كذلك ارتفعت نسبه مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من 47.8% في عام 2011م الى 48.8% في عام 2012م.<sup>1</sup>

ارتفع نمو ناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 1.4% في عام 2012م الى 4.4% في عام 2013م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 12.2% في عام 2012م الى موجب 67.3% عام 2013م ، و يعزى ذلك لارتفاع معدل نمو القطاع النفط من سالب 8.2% في عام 2012م الى موجب 8.2% في عام 2013م ، و ذلك لدخول بعض المربعات في الانتاج و زيادة انتاج بعض الشركات . كما انخفض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني من 5.7% في عام 2012م الى 3.5% في عام 2013م نتيجة لشح الامطار في مناطق الزراعة المطرية مع عدم الاستقرار الأمني في بعض مناطق الانتاج .اما

<sup>1</sup> بنك السودان ،التقرير السنوي-الثاني والخمسون ،للعام 2012،ص121،120،119

قطاع الخدمات فقد انخفض معدل نموه من 3.4% في عام 2012م الى 2.1% في عام 2013م نتيجة لانخفاض في معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له.<sup>1</sup>

انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.4% في عام 2013م الى 3.6% في عام 2014م نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني من 4.0% في عام 2013م الى سالب 4.1% في عام 2014م ، و ذلك لانخفاض المساحات المزروعة ، مما ادى الى انخفاض انتاج المحاصيل الغذائية و الحبوب الزيتية ، و انخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة في عام 2014م .وقد ارتفع معدل انتاج القطاع الصناعي من 10.4% في عام 2013م الى 15.2% في عام 2014م و ذلك لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له و تتضمن النفط .

اما قطاع الخدمات فقد ارتفع معدل نموه من 2.1% في عام 2013م الى 3.2% في عام 2014م نسبة لارتفاع معدل نمو القطاعات الفرعية المكونة له و هي البناء و التشييد و يعزى ذلك للدعم الذي منح لصندوق الاسكان و التعمير ، و ارتفاع تمويل مواد البناء ، المجتمع و الخدمات الاجتماعية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> بنك السودان ،التقرير السنوي-الثالث والخمسون ،للعام 2013،ص118

<sup>2</sup> بنك السودان ،التقرير السنوي-الرابع والخمسون ،للعام 2014،ص119

### المطلب الثالث : التضخم خلال الفترة ( 2011م - 2014م )

شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعاً غير مسبوق إذ بلغ متوسط معدل التضخم (31.9%) كما يوضح الجدول (9) والشكل (9).

#### جدول رقم (9)

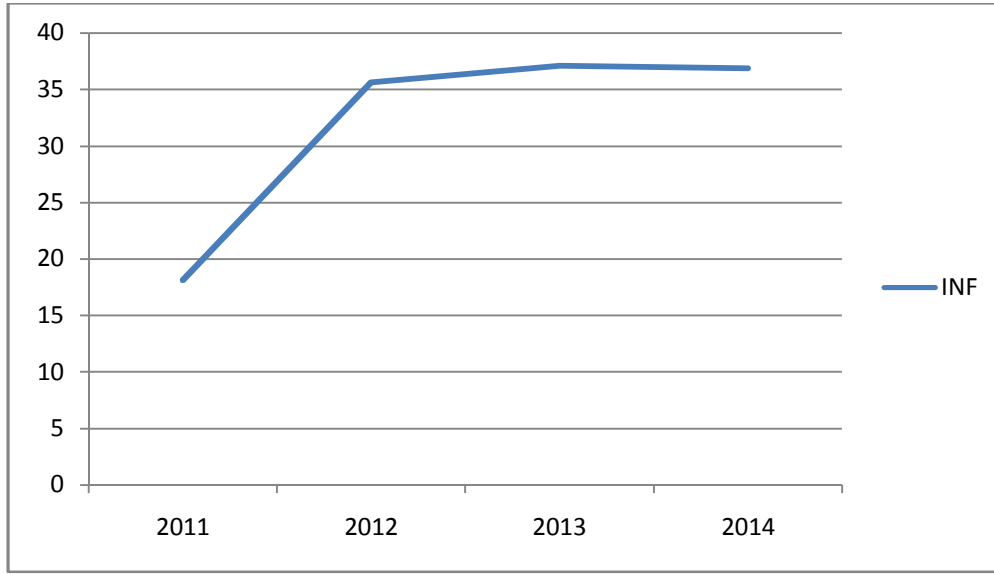
#### معدل التضخم في السودان خلال الفترة 2011 - 2014

الأعوام	معدل التضخم %
2011	18.1
2012	35.6
2013	37.1
2014	36.9

المصدر : التقرير السنوي لبنك السودان للعام 2014.

#### الشكل رقم (9)

#### معدلات التضخم خلال الفترة 2011-2014



المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك السودان للعام 2014.

يتضح من الجدول ارتفاع متوسط معدل التضخم خلال الفترة ( 2011 - 2014 ) من 18.1% في عام 2011م الى 36.9% في عام 2014م ، و يعزى ذلك لاستمرار أثر تطبيق حزمة من الإجراءات الاقتصادية ، و أهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ، و رفع الدعم جزئياً عن المحروقات ، بالإضافة لارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية ، و الخدمات العالمية المستوردة ، و تدهور أسعار صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية الاخرى.<sup>1</sup> و كان السبب الاكبر في ارتفاع نسب التضخم انفصال جنوب السودان حيث ارتفعت الأسعار

<sup>1</sup> بنك السودان ، التقرير السنوي-الرابع والخمسون ، للعام 2014، ص127

بشكل كبير لأن الجنوب استحوذ على ثلاثة ارباع انتاج البلاد من النفط ، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستخدم في دعم الجنيه السوداني و تمويل إيرادات الأغذية و الواردات الأخرى . ويمثل تحريك سعر الصرف اهم اسباب ارتفاع التضخم بهذه الصورة بما أن الموازنة العامة تواجه تحديات كبيرة تتمثل في تنامي العجز الكلي و هذا يعني زيادة التوسع النقدي في الاقتصاد و استمرار الضغوط التضخمية ، لأن هناك عجز في الموازنة العامة ناجم عن فقدان عائدات النفط من جهة و بسبب تراجع الانتاج الزراعي و الصناعي في ظل الاعتماد الكبير على النفط و عدم توظيف عائداته لصالح القطاعات الانتاجية من جهة أخرى، مما اضطر الحكومة الى اتخاذ تدابير مالية و اقتصادية حيث رفعت الدعم عن المحروقات و خفضت بعض جوانب الصرف الادراي هادفة الى مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدانها إيرادات النفط بسبب الانفصال مما ادى زيادة معدلات التضخم.<sup>1</sup>

**متوسط أداء عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي ، التضخم خلال فترات الدراسة**  
**الجدول التالي يوضح متوسط أداء متغيرات الدراسة الثلاثة خلال الفترة (1999-2014).**

### جدول رقم (10)

متوسط أداء هذه المؤشرات خلال فترات الدراسة

الاعوام	متوسط نمو عرض النقود	متوسط نمو الناتج المحلي	متوسط نمو التضخم
2004-1999	%29.7	%6.8	%8.9
2010-2005	%26.6	%7.3	%10.3
2014-2011	%22.1	%2.8	%31.9

المصدر: بيانات بنك السودان للاعوام 2000-2014 م .

من الجدول رقم (10) نلاحظ أن متوسط نمو عرض النقود قد ارتفع من (5,499.5) مليون جنيه خلال الفترة الاولى إلى (23,06.5) مليون جنيه خلال الفترة الثانية ، كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترتين الاولى والثانية. حيث نلاحظ أن هذه الفترات شهدت استقراراً متصلاً في الاداء الاقتصادي و معدلات نمو حقيقية ، و قد تعززت استدامة النمو الاقتصادي بعد دخول البترول كمنتج جديد في هيكل الانتاج و الصادرات مع الزيادة في انتاجه و ارتفاع اسعاره العالمية حيث اضاف للاقتصاد السوداني اكثر من 50% من اجمالي القيمة المضافة مما زاد من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن تدفق الاستثمارات

<sup>1</sup> الانترنت، علوية مختار ،"ضعف السياسات الاقتصادية تقاوم التضخم في السودان"، الخرطوم، 8 اغسطس 2014

الخارجية المباشرة و أثرها في تحريك الاقتصاد . كما شهدت الفترتين الاولى والثانية استقراراً في معدلات التضخم إذ تراوحت بين 8.9% و 10.3% خلال الفترتين الاولى والثانية ، أما الفترة الثالثة (2011-2014) فقد شهدت تدنياً ملحوظاً في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاعاً غير مسبوق في معدلات التضخم ، وكان السبب الاكبر في ارتفاع نسب التضخم الى 31.9% خلال الفترة الثالثة انفصال جنوب السودان حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير لأن الجنوب استحوذ على ثلاثة ارباع انتاج البلاد من النفط ، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستخدم في دعم الجنيه السوداني و تمويل إيرادات الأغذية و الواردات الأخرى . و اضطرت الحكومة الى اتخاذ تدابير مالية و اقتصادية حين رفعت الدعم عن المحروقات هادفة إلى مواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدانها إيرادات النفط بسبب الانفصال مما ادى لزياده معدلات التضخم.

### الخلاصة

تناول هذا الفصل الاداء الاقتصادي لمتغيرات الدراسة الثلاثة (الناتج المحلي الإجمالي ، عرض النقود ، التضخم ) خلال ثلاث فترات زمنية مختلفه (1999-2004) ، (2005-2010) ، (2011-2014) ، حيث شهدت الفترتين الأولى والثانية ارتفاعاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقراراً في معدلات التضخم ، بينما سجلت الفترة الثالثة تدنياً ملحوظاً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاعاً غير مسبوقاً في معدلات التضخم . الفصل القادم سيتناول الدراسة التطبيقية ومناقشة فروض الدراسة.

## الفصل الرابع

### الدراسة التطبيقية

- المبحث الأول: توصيف النموذج.
- المبحث الثاني: تقدير وتقييم النموذج.
- المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

## الفصل الرابع

### الدراسة التطبيقية

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث ، حيث يتناول المبحث الأول توصيف النموذج ،اما المبحث الثاني فيتناول تقدير وتقييم النموذج ،بينما يستعرض المبحث الثالث نتائج وتوصيات الدراسة .

#### المبحث الاول : توصيف النموذج

توصيف النموذج يعني التعبير عن الظاهرة في شكل رياضي واتجاه العلاقة بين المتغيرات بناءً على ماتقدمة النظرية الاقتصادية ويتم فيها تحديد كل من الآتي:

##### 1/ تحديد متغيرات النموذج:

يتم تحديد متغيرات النموذج من معايير من مصادر النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والدراسات القياسية الخاصة.<sup>1</sup>

ويما أن نموذج الدراسة الحالية يهدف لدراسة أثر عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم فإن المتغيرات التابعة تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي ، والتضخم ، بما انهما يستجيبان لتغيرات المتغير المستقل وهو عرض النقود.

##### 2/ تحديد الشكل الرياضي للنموذج

النظرية الاقتصادية لاتحدد الشكل الرياضي الدقيق للنموذج، وإنما توضح في بعض الأحيان المعلومات التي تفيد في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج، لذلك معظم الباحثين يلجأون الى أساليب أخرى تفيد في تحديد الشكل الرياضي المناسب من أهمها:

##### أ/ أسلوب الانتشار

إن الخطوة الأولى في بناء نموذج الانحدار هي إعداد رسم بياني يعرف بشكل الانتشار ، وهو توقيع قيم كل زوج من مشاهدات المتغيرين  $X$   $Y$  في شكل نقطة أو أي علاقة أخرى داخل الفراغ المحصور بين المحور الرأسي والمحور الأفقي، وعادة ما يتم جعل المحور الرأسي لتمثيل المتغير التابع  $Y$  والمحور الأفقي لتمثيل المتغير المستقل  $X$  ومن خلال معاينة الشكل يتم الحكم على نوع العلاقة هل هي خطية ام غير خطية.

<sup>1</sup> طارق محمد الرشيد ، المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي ، 2005، (الخرطوم ،مطبعة جي تاون )، ص 16.



## ب/ أسلوب التجريب

يقوم الباحث بتجريب الصيغ الرياضية المختلفة، تم إختيار الصيغة التي تعطي نتائج من الناحية الإقتصادية والقياسية سواء كانت الدالة خطية أو غير خطية وفي هذه الدراسة الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود يتم تقديرهما عن طريق معادلتين كالآتي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

$$INF = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

### 3/ تحديد القيم والإشارات المسبقة للنموذج:

يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلومات العلاقات الاقتصادية محل القياس بناءً علي ماتقدمه النظرية الإقتصادية ومصادر الدراسات السابقة<sup>1</sup>.

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

$$INF = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

حيث

$INF$ : التضخم

$MS$ : عرض النقود

$GDP$ : الناتج المحلي الإجمالي .

حيث تتوقع النظرية الإقتصادية إشارة وحجم معلمات دالتي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وفقاً لما هو متاح يتوقع أن:

- (1) إشارة الثابت  $\beta_0$  موجبة .
- (2) إشارة معلمة الناتج المحلي الاجمالي موجبه لان زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي .
- (3) إشارة معلمة التضخم موجبة لأن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة التضخم.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 17

## المبحث الثاني : تقدير وتقييم النموذج

يعتبر التقدير عملاً فنياً يتطلب الإلمام بكافة أساليب التحليل القياسي وتشمل مرحلة التقدير لمعالم نموذج البيانات الإحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج وفحصها ثم إختبار الطريقة المناسبة للقياس.<sup>1</sup>

### اولاً : جمع بيانات الدراسة

تم جمع البيانات الخاصة بالنموذج محل الدراسة من بنك السودان المركزي وهي بيانات سلاسل زمنية عن عرض النقود ، و الناتج المحلي الاجمالي ، والتضخم خلال الفترة 1999-2014 كما يلي :

### جدول رقم (11)

### جدول يوضح البيانات الخاصة لمتغيرات النموذج

مليون جنية

السنة	عرض النقود	الناتج المحلي الاجمالي	معدلات التضخم %
1999	2,579.1	12.4	16.2%
2000	3,466.7	13.4	8.0%
2001	4,322.1	14.3	4.9%
2002	5,632.6	15.2	8.3%
2003	7,392.1	16.1	7.7%
2004	9,604.5	19.3	8.5%
2005	14,031.4	20.3	8.5%
2006	17,871.8	22.4	7.2%
2007	19,714.6	24.8	8.1%
2008	22,933.2	26.4	14.3%
2009	28,314.5	28.0	11.2%
2010	35,497.9	29.4	13.0%
2011	41,853.1	27.0	18.1%
2012	58,663.0	27.1	35.6%
2013	66,445.7	28.3	37.1%
2014	77,739.0	29.3	39.9%

المصدر : تقارير بنك السودان للاعوام (2000-2014).

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 18

## ثانيا : التحليل الاولي فحص البيانات

لقياس دقة البيانات ومقدرات النموذج يتم الفحص الأولى للبيانات خصوصاً إذا كانت البيانات بيانات سلاسل زمنية. ويشمل التحليل الأولى على اختبار سكون واستقرار السلسلة.

### إختبار إستقرار وسكون السلسلة :

بيانات السلاسل الزمنية غالباً ما يوجد بها معادلة الإتجاه العام، الذي يعكس ظروف معينة تؤثر في بعض المتغيرات أما في نفس الإتجاه أوالإتجاه المعاكس .ووجود الإتجاه العام في أحد المتغيرات يدل علي عدم إستقرار بيانات السلسلة وبالتالي الإنحدار المقدر يكون زائفاً، لذلك يفقد النموذج الخواص الإحصائية عند إستخدام سلسلة غير ساكنة وفي الإختبارات المستخدمة علي المستوي التطبيقي لإختبار سكون السلسلة هي إختبار فيليبس -بيرون وإختبار جزر الوحدة والذي يتم إستخدامه في هذه الدراسة هو اختبار جزر الوحدة ،ووجود أي إتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية يجعل من الصعب الإعتماد علي القيمة المتوسطة في التنبؤ.

### الرسم البياني:

هو عبارة عن رسم منحنى يبين مسار الظاهرة عبر الزمن ويتم الرسم من خلال الزمن على المحور السيني والمتغير التابع على المحور الصادي<sup>1</sup>.

### إختبار جزر الوحدة :

وعند تطبيق إختبار جزر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كان المتغير موضع دراسة ساكنة في مستواه أو عند حساب الفوارق الأولى، ومن ضمن هذه الإختبارات مايلي:

### إختبار ديكي فولر البسيط - والمركب ( : Dickey Fuller )

يعتبر من اكثر الإختبارات إستخداماً في التطبيقات العملية في البرامج الجاهزة وإختبار ديكي فولر الذي عرف في الاوساط العلمية ب DF أي أنه لا يضع في إعتباره إمكانية إرتباط قيمة (وجود إرتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في الإختبار، لذا تم تعديل ديكي فولر المركب ( ADF اوالمعدل ) .ويقوم إختبار ديكي فولر المركب علي إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتي تختفي مشكلة الإرتباط الذاتي الخاصة بإختبار ديكي فولر البسيط، علي تصحح الصيغة القياسية المقترحة مضمنة إضافة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود إرتباط ذاتيا لعنصر الخطأ.

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 31

ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي واحد فإن النموذج يؤدي الي وجود مشكلة جزر الوحدة الذي يعني عدم إستقرار السلسلة.<sup>1</sup>

### جدول رقم (12) :

#### نتائج اختبار ديكي - فولر المدمج (DAF) لاستقرار سلسلة متغيرات الدراسة

متغير الدراسة	قيمة اختبار (DAF)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	مستوى استقرار السلسلة
عرض النقود MS	3.276742	-3.1003	مستقرة في المستوى
الناتج المحلي الاجمالي GDP	-3.527902	-3.1483	الفرق الثاني
معدل التضخم INF	-3.402708	-3.1222	الفرق الأول

المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج E.VIEWS ملحق رقم (2).

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار (DAF) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5% لسلسلة بيانات المتغيرات (عرض النقود MS) ، لذلك فإننا نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل القائل أن السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى .  
 أما سلسلة المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي GDP ، معدل التضخم INF) عند حساب قيمة اختبار جذر الوحدة بقيمة اختبار (DAF) و جد أنها غير ساكنة أو غير مستقرة في المستوى لذلك تم أخذ قيم الفرق الأول لبيانات معدل التضخم INF و قيم الفرق الثاني لبيانات الناتج المحلي الإجمالي GDP الذي استقرت فيه سلاسل المتغيرات المذكورة .

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص31

## تقدير و تقييم دالة الناتج المحلي الاجمالي :

بعد اجراء اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لدالة الناتج المحلي الإجمالي تم التوصل إلى النتائج التالية باستخدام نموذج الانحدار بمعادلة واحدة و الجدول التالي يوضح نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الإجمالي كالتالي:

### جدول رقم (13)

#### نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي

	Variables	Coefficient	Std.Erro	T. statistic	Prob
	$\beta_0$	16.54488	1.378985	11.99787	0.0000
	Ms	0.000214	3.96E-05	5.394839	0.0001
R-squared	0.675206	F-statistic	29.10429	S.E. of regression	3.663679
Adjusted R-squared	0.652007	Prob(F-statistic)	0.000094	Durbin-Watson stat	0.237037

المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج E.VIEWS ملحق رقم (3).

النموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الإجمالي :

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

$$GDP = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS$$

$$GDP = 16.54488 + 0.0002MS$$

تقييم معادلة الناتج المحلي الاجمالي :

أولاً : المعيار الاقتصادي :

هو عبارة عن مطابقة القيم و الإشارات التي تم الحصول عليها مع النظرية الاقتصادية

وبإجراء الفحص الاقتصادي لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي المقدره يتضح ما يلي :

إشارة القاطع أو الثابت ( $\beta_0$ ) موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه موجب أو سالب.

إشارة معلمة عرض النقود المقدرة ( $\beta_1$ ) موجبة و ذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين الناتج المحلي الاجمالي GDP و عرض النقود MS .

ثانياً : المعيار الاحصائي :

اختبار معنوية المعامل المقدرة :

يتم استخدام اختبار (T) لاختبار معنوية معالم النموذج المقدر فإذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (T) أكبر من قيمة مستوى الدلالة المعنوية 0.05 يتم قبول فرض العدم القائل أن المعلمة المقدرة غير معنوية بمعنى أن قيمة المعلمة المقدرة غير معتمدة احصائياً ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (T) أقل من 0.05 يتم رفض فرض و قبول فرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة معنوية بمعنى أنها معتمدة احصائياً . وفيما يلي تقييم أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ( الناتج المحلي الاجمالي ) ، من نتائج التقدير كما هو موضح في الملحق رقم (3) يتضح الآتي:

1) معنوية القاطع أو الثابت ( $\beta_0$ ) و ذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.0000) و هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ، لذلك تم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ( $\beta_0$ ) معنوية أي النتائج معتمدة احصائياً .

2) معنوية عرض النقود ms و ذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.0001) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 لذلك تم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ( $\beta_1$ ) معنوية ، وهذا يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقود و المتغير التابع ( الناتج المحلي الإجمالي ) .

اختبار جودة توفيق المعادلة المقدرة :

يعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج أو بمقدرة النموذج على التفسير و يتم استخدام معامل التحديد المعدل  $R^2$  لقياس ذلك ، و كلما كانت قيمة  $R^2$  عالية دل ذلك على جودة توفيق النموذج . ويتضح من الجدول رقم (13) أن قيمة معامل التحديد R بلغت 0.675206 أي أن المتغير المستقل (ms) يؤثر بحوالي 67% على المتغير التابع (gdp) و

التي تم تفسيرها من خلال النموذج ، بينما 23 % المتبقية هي أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج و ذلك يدل على جودة توفيق المعادلة .

### اختبار معنوية النموذج الكلية :

تستخدم قيمة اختبار F لتحديد معنوية النموذج الكلية ، تتم المقارنة باستخدام القيمة الاحتمالية للاختبار فإذا كانت القيمة الاحتمالية لاختبار F أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) يتم قبول فرض البديل القائل أن نموذج الانحدار معنوي ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي . من الجدول رقم (13) يتضح أن قيمة اختبار F بلغت (29.10429) و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000094) و هي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ، و ذلك يعني قبول الفرض البديل القائل أن نموذج الانحدار معنوي .

### ثالثاً : المعيار القياسي :

هذا المعيار يتحدد من خلال نظرية الاقتصاد القياسي في هذا النموذج يتم التأكد من خلو النموذج من مشاكل الاقتصاد القياسي و هي

### 1. مشكلة اختلاف التباين:

إحدى الفرضيات الأساسية في تحليل الانحدار هو ثبات حد الخطأ العشوائي بمعنى متوسط الفرق بين المشاهدات المتجاورة يجب ألا يزيد أو ينقص بشكل كبير مع مرور الزمن، و عند مخالفة هذا الشرط تتصف البيانات بوجود مشكلة اختلاف التباين . هناك عدة اختبارات مستخدمة للكشف عن مشكلة اختلاف التباين منها اختبار آرش- وايت ، حيث يتم قراءة القيمة الاحتمالية ل  $obs R^2$  و مقارنتها مع مستوى الدلالة المعنوية (0.05) إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة اختلاف التباين . من الملحق رقم (5) لاكتشاف مشكلة اختلاف التباين نجد أن قيمة اختبار آرش ARCH  $Obs * R-squared$  بلغت (5.554752) و القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.081) ، و هذه القيمة أكبر من 0.05 ، يعني ذلك قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين .

## 2. مشكلة الارتباط الذاتي :

إن أحد الافتراضات المهمة في النموذج هو أن معاملات الأخطاء العشوائية غير مرتبطة زمنياً ، يسمى الارتباط بين المشاهدات المرتبطة زمنياً بظاهرة الارتباط الذاتي و يتم اكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي عن طريق احصائية ديبرين واتسون ( D.W ) ، فإذا كانت قيمة ديبرين واتسون قريبة من القيمة المعيارية و هي (2) أو تساويها دل ذلك على خلو المعادلة من مشكلة الارتباط الذاتي ، أما إذا كانت القيمة أصغر من ( 1.5 ) دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب ، و إذا كانت القيمة أكبر من 2.5 دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب .

من الجدول (13) يتضح أن قيمة اختبار ديبرين واتسون بلغت (0.237037) و هي أقل من القيمة المعيارية و ذلك يعني أن معادلة الناتج المحلي الاجمالي المقدره تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي ، والسبب في ذلك يرجع لطبيعة المتغيرات الاقتصادية والتي يحكمها دافع ذاتي قوي حيث تزيد معاً في فترة الزواج وتنقص معاً حسب نوع علاقه بين هذه المتغيرات ، كما أن بيانات السلاسل الزمنية المنشورة متذبذبة ويجري عليها تعديلات للتخلص من تذبذبها ، وبما أن بيانات الدراسة تم الحصول عليها من تقارير بنك السودان فهي بيانات معدلة مما أدى إلى ظهور مشكلة الارتباط الذاتي.

## نتائج معادلة التضخم :

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير دالة التضخم

### جدول رقم (14)

نتائج تقدير دالة التضخم باستخدام الدالة نصف اللوغريثمية

	Variables	Coefficient	Std.Erro	T. statistic	Prob
	B <sub>0</sub>	1.821462	0.105963	17.18959	0.0000
	MS	2.36005	2.90006	8.149583	0.0000
R-squared	0.855614	F-statistic	35.55541	<b>S.E. of regression</b>	0.250106
Adjusted R-squared	0.831550	<b>Prob(F-statistic)</b>	0.000009	Durbin-Watson stat	2.024360



المصدر: اعداد الباحث من نتائج برنامج E.VIEWS ملحق رقم (4).

النموذج المقدر لدالة التضخم :

$$\log(INF) = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

$$\log(INF) = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS$$

$$\log(INF) = 1.82 + 2.36MS$$

تقييم معادلة التضخم:

أولاً : المعيار الاقتصادي :

إشارة القاطع أو الثابت ( $\hat{\beta}_0$ ) موجبة تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تقول بأنه موجب .  
إشارة معلمة عرض النقود المقدرة ( $\hat{\beta}_1$ ) موجبة و ذلك يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية ما بين عرض على النقود MS و التضخم INF .

ثانياً : المعيار الاحصائي :

اختبار معنوية المعالم المقدرة :

1. معنوية القاطع أو الثابت ( $\hat{\beta}_0$ ) و ذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.0000) و هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ، لذلك تم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ( $\hat{\beta}_0$ ) معنوية أي النتائج معتمدة احصائياً .  
2. معنوية معلمة عرض النقود MS و ذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (T) بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 لذلك تم رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل القائل أن المعلمة المقدرة ( $\hat{\beta}_1$ ) معنوية و هذا يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقود و المتغير التابع ( التضخم ) .

اختبار جودة توفيق المعادلة المقدرة:

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  بلغت 0.855164 أي أن المتغير المستقل (MS) يؤثر بحوالي 86% على المتغير التابع (INF) و التي تم تفسيرها من خلال النموذج ، بينما 14% المتبقية هي أثر المتغيرات غير المضمنة في النموذج و ذلك يدل على جودة توفيق المعادلة.

## اختبار معنوية النموذج الكلية :

تستخدم قيمة اختبار F لتحديد معنوية النموذج الكلية ، تتم المقارنة باستخدام القيمة الاحتمالية للاختبار فإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار F أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) يتم قبول فرض البديل القائل أن نموذج الانحدار معنوي ، أما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05) يتم قبول فرض العدم القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي .

من الجدول رقم (14) يتضح أن قيمة اختبار F بلغت (35.55541) و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000009) و هي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) و ذلك يعني قبول الفرض البديل القائل أن نموذج الانحدار معنوي .

ثالثاً : المعيار القياسي :

### 1. مشكلة اختلاف التباين :

من الملحق رقم (6) لاكتشاف مشكلة اختلاف التباين نجد أن قيمة اختبار آرش ARCH  $Obs * R\text{-squared}$  بلغت (0.126192) و القيمة الاحتمالية للاختبار تساوي (0.722413) و هذه القيمة أكبر من 0.05 ، يعني ذلك قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين .

### 2. مشكلة الارتباط الذاتي :

من الجدول (14) يتضح أن قيمة اختبار ديرين واتسون بلغت (2.024360) و هي قيمة مقبولة و ذلك يعني أن معادلة التضخم المقدرة لا تعاني من مشكلة ارتباط ذاتي .  
النموذج الافضل :

$$\log(INF) = \beta_0 + \beta_1 MS + U_T$$

$$\log(INF) = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 MS$$

$$\log(INF) = 1.82 + 2.36MS$$

## المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

### النتائج :

- 1) هنالك علاقة طردية بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي، وبعد اجراء التحليل تم التوصل إلى أن الزيادة في عرض النقود بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.0002) وحدة وكانت إشارة عرض النقود موجبة وهذا دلالة على وجود علاقة طردية بين عرض النقود والنتاج المحلي الاجمالي وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.
- 2) هنالك علاقة طردية بين عرض النقود ومعدلات التضخم وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.

### التوصيات :

- 1) يجب أن يرتبط التوسع النقدي بمؤشرات التوسع في الاقتصاد القومي ،فإذا وجد أن هنالك حاجة إلى مزيد من كمية النقود لتتجاوب مع التوسع في المبادلات والانشطة الاقتصادية فإن للدولة الحق في اصدار كمية النقود اللازمة ،وهذا لا يعتبر تمويلاً تضخيمياً بل نمواً في عرض النقود يتناسب مع نمو الانشطة الاقتصادية .
- 2) خفض الانفاق الحكومي لأنه يؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى وتركيب كل من الطلب الكلي والتضخم.
- 3) الاهتمام بزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي من خلال اصلاحات تستهدف زيادة الانتاجية وتشجع المنتجين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### التوصية بدراسات مستقبلية

- أثر عرض النقود على ميزان المدفوعات.
- أثر نمو عرض النقود على موازنة الدولة .

## قائمة المصادر والمراجع

اولاً : المصادر

القران الكريم

ثانياً :المراجع

اولاً :الكتب :

1. احمد ابو الفتوح الناقة ، 1986 ، النقود والبنوك و أسواق المال ، الاسكندرية ، دار الاشعاع للنشر .
2. خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي، 2004 ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،عمان ، دار وائل للنشر .
3. سعيد سامي الحلاق و محمد محمود العجلوني، 2010 ، النقد و البنوك و المصارف المركزيه، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .
4. طارق محمد الرشيد ، 2005 ، المرشد في الاقتصاد القياسي والتطبيقي ،الخرطوم ، مطبعة جي تاون .
5. عبد الناصر العبادي واخرون، 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان ، دار الصفاء للنشر .
6. عثمان يعقوب محمد، 2005، النقود والبنوك و السياسة النقدية، الخرطوم، مطابع السودان للعملة .
7. مايكل ابدجمان - ترجمة: محمد ابراهيم منصور- 1999، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر .
8. ناظم محمد نوري، 2010، النقود والمصارف، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع .

ثانياً : الرسائل الجامعية :

1. امانى عوض عبدالله ، 2004 ، اثر محددات السيولة على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة من 1990-2002م ، جامعة الخرطوم ، رسالة ماجستير غير منشورة .
2. زبيدة نور الدين عبدالله ، 2006 ، اثر عرض النقود على معدلات التضخم فى الفترة من 1970-2005 ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة .

3. نفيسة محمد أحمد بحر العلوم ، 2002 ، أثر السياسة النقدية علي إستقرار الأسعار في السودان خلال الفترة 1985-2001م ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،رسالة ماجستير غير منشورة.
4. وراق علي وراق ناصر ، 2012 ، اثر تغيير عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف والمستوي العام للاسعار في السودان خلال الفتره من1996-2009م ،جامعة امدرمان الإسلاميه ،رسالة ماجستير غير منشورة.

### ثالثاً :المجلات:

1. محمد عثمان احمد ،تقييم اداء القطاع النقدي ،مجلة المصرفي- بنك السودان ،العدد 27، مارس 2003 .

### رابعاً :التقارير والمنشورات :

- 1) جمهورية السودان ،بنك السودان ، ،التقارير السنوية للاعوام 2004-2014.
- 2) جمهورية السودان ،وزاره المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للاعوام 2004،2009.

### خامساً : الانترنت

Vb.medi.u.edu.my/showthread.php?t=45173

الملاحق

## ملحق رقم (1)

### البيانات الخاصة لمتغيرات النموذج

GDP	INF	MS	Obs
12.4	16.2	2579.1	1999
13.4	8	3466.7	2000
14.3	4.9	4322.1	2001
15.2	8.3	5632.6	2002
16.1	7.7	7392.1	2003
19.3	8.5	9604.5	2004
20.3	8.5	14031.4	2005
22.4	7.2	17871.8	2006
24.8	8.1	19714.6	2007
26.4	14.3	22933.2	2008
28	11.2	28314.5	2009
29.4	13	35497.9	2010
27	18.1	41853.1	2011
27.1	35.6	58663	2012
28.3	37.1	66445.7	2013
29.3	25.7	77739	2014

المصدر: تقارير بنك السودان للأعوام من 2000 - 2014م

## ملحق رقم (2)

### اختبار استقرار السلاسل

-4.0113	1% Critical Value*		3.276742	ADF Test Statistic
-3.1003	5% Critical Value			
-2.6927	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(MS)				
Method: Least Squares				
Date: 10/10/15 Time: 20:32				
Sample(adjusted): 2001 2014				
Included observations: 14 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0074	3.276742	0.073575	0.241087	MS(-1)
0.2969	-1.095081	0.350228	-0.383528	D(MS(-1))
0.3172	1.047773	1215.069	1273.116	C
5305.164	Mean dependent var		0.651960	R-squared
4438.852	S.D. dependent var		0.588681	Adjusted R-squared
18.93320	Akaike info criterion		2846.822	S.E. of regression
19.07014	Schwarz criterion		89148342	Sum squared resid
10.30280	F-statistic		-129.5324	Log likelihood
0.003013	Prob(F-statistic)		2.050623	Durbin-Watson stat

-4.1366	1% Critical Value*		-3.527902	ADF Test Statistic
-3.1483	5% Critical Value			
-2.7180	10% Critical Value			
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(GDP,3)				
Method: Least Squares				
Date: 10/10/15 Time: 20:32				
Sample(adjusted): 2003 2014				
Included observations: 12 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0064	-3.527902	0.531338	-1.874508	D(GDP(-1),2)



0.3155	1.062891	0.320489	0.340645	D(GDP(-1),3)
0.9938	-0.007966	0.485625	-0.003868	C
-0.016667	Mean dependent var		0.733173	R-squared
2.942736	S.D. dependent var		0.673878	Adjusted R-squared
4.088391	Akaike info criterion		1.680511	S.E. of regression
4.209617	Schwarz criterion		25.41705	Sum squared resid
12.36486	F-statistic		-21.53034	Log likelihood
0.002618	Prob(F-statistic)		1.983609	Durbin-Watson stat

-4.0681	1% Critical Value*	-3.402708	ADF Test Statistic
-3.1222	5% Critical Value		
-2.7042	10% Critical Value		

\*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.


Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 10/10/15 Time: 20:33

Sample(adjusted): 2002 2014

Included observations: 13 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0067	-3.402708	0.397803	-1.353606	D(INF(-1))
0.0880	1.890402	0.290987	0.550082	D(INF(-1),2)
0.3095	1.070572	1.850495	1.981088	C
-0.638462	Mean dependent var		0.536736	R-squared
8.102113	S.D. dependent var		0.444083	Adjusted R-squared
6.634165	Akaike info criterion		6.040925	S.E. of regression
6.764538	Schwarz criterion		364.9277	Sum squared resid
5.792971	F-statistic		-40.12208	Log likelihood
0.021338	Prob(F-statistic)		2.052864	Durbin-Watson stat

### ملحق رقم (3)

#### نتائج معادلة الناتج المحلي الاجمالي

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/15 Time: 01:00				
Sample: 1999 2014				
Included observations: 16				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.99787	1.378985	16.54488	C
0.0001	5.394839	3.96E-05	0.000214	MS
22.10625	Mean dependent var		0.675206	R-squared
6.210579	S.D. dependent var		0.652007	Adjusted R-squared
5.551282	Akaike info criterion		3.663679	S.E. of regression
5.647855	Schwarz criterion		187.9157	Sum squared resid
29.10429	F-statistic		-42.41025	Log likelihood
0.000094	Prob(F-statistic)		0.237037	Durbin-Watson stat

### ملحق رقم (4)

#### نتائج معادلة التضخم

Dependent Variable: LOG(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 10/10/15 Time: 20:12				
Sample(adjusted): 2000 2014				
Included observations: 15 after adjusting endpoints				
Convergence achieved after 4 iterations				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	17.18959	0.105963	1.821462	C
0.0000	8.149583	2.90E-06	2.36E-05	MS
0.8696	0.167741	0.221960	0.037232	AR(1)
2.476115	Mean dependent var		0.855614	R-squared
0.609382	S.D. dependent var		0.831550	Adjusted R-squared
0.242996	Akaike info criterion		0.250106	S.E. of regression
0.384606	Schwarz criterion		0.750638	Sum squared resid
35.55541	F-statistic		1.177532	Log likelihood
0.000009	Prob(F-statistic)		2.024360	Durbin-Watson stat
.04				Inverted AR Roots

## ملحق رقم (5)

### اختبار ارش لمشكلة اختلاف التباين لمعادلة الناتج المحلي الاجمالي

ARCH Test:				
0.016070	Probability		7.645302	F-statistic
0.018431	Probability		5.554752	Obs*R-squared
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/21/15 Time: 01:33				
Sample(adjusted): 2000 2014				
Included observations: 15 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2037	1.338336	3.209364	4.295207	C
0.0161	2.765014	0.212126	0.586532	RESID^2(-1)
11.05726	Mean dependent var		0.370317	R-squared
9.774455	S.D. dependent var		0.321880	Adjusted R-squared
7.132557	Akaike info criterion		8.049074	S.E. of regression
7.226964	Schwarz criterion		842.2388	Sum squared resid
7.645302	F-statistic		-51.49418	Log likelihood
0.016070	Prob(F-statistic)		1.289171	Durbin-Watson stat

## ملحق رقم (6)

### اختبار ارش لمشكلة اختلاف التباين لمعادلة التضخم

ARCH Test:				
0.746812	Probability		0.109149	F-statistic
0.722413	Probability		0.126192	Obs*R-squared
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 10/10/15 Time: 20:35				
Sample(adjusted): 2001 2014				
Included observations: 14 after adjusting endpoints				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0220	2.628328	0.021741	0.057142	C
0.7468	-0.330376	0.367085	-0.121276	RESID^2(-1)
0.052167	Mean dependent var		0.009014	R-squared
0.056628	S.D. dependent var		-0.073568	Adjusted R-squared
-2.702066	Akaike info criterion		0.058674	S.E. of regression
-2.610772	Schwarz criterion		0.041312	Sum squared resid
0.109149	F-statistic		20.91446	Log likelihood
0.746812	Prob(F-statistic)		1.388511	Durbin-Watson stat